التنظيم القانوني لملكية الأصول الرقمية دراسة مقارنة

Legal Regulation of Digital Asset Ownership Comparative study

م. زينب ستار جبار كاظم

M. Zainab Sattar Jabbar Kadhim

كلية القانون/ جامعة ميسان

College of Law/University of Maysan

zainab.sattar@uomisan.edu.iq

الملخص

تُشكِّل الأصول الرقمية، بما في ذلك العملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) والرموز الرقمية، تحوُّلاً جذريًّا في النظم الاقتصـــادية العالمية من خلال تعزيز الشـــمول المالي، والتحكُّم اللامركزي، والابتكار التكنولوجي. ومع ذلك، فإن طبيعتها غير الملموسة واللامركزية وعابرة للحدود تُشكِّل تحديات كبيرة أمام الأطر القانونية القائمة، مما يؤدي إلى عدم اليقين القانوني، و التنظيمي، وصعوبات في التنفيذ. يضاف الى ذلك ما تُمثِّله مواقع التواصـل الاجتماعي والصـور والمسـتندات في عصـرنا الرقمي أصـولاً قيّمة بمعنى الكلمة، وإن اختلفت طبيعتها. فحســاب على مواقع التواصــل الالكتروني مثل فيســبوك أو إنســتغرام يحمل قيمة اجتماعية وتجارية حقيقية؛ فهو شـبكة علاقات، وسـجل ذكريات، وقد يكون مصـدراً للدخل إن كان مؤثراً. لكن هذه الملكية جزئية وهشَّـة، فالمسـتخدم لا يملك المنصـة بل ترخيص اسـتخدامٍ، وهي القابضـة على زمام البيانات، أما الصـور، فقد تحولت من مجرد ذكريات مخزنة إلى أصــول فنية وتاريخية قابلة للتســعير والتداول، خاصــة مع ظهور تقنية الـــ(NFTs) التي حوَّلت الصـورة الرقمية إلى سـند ملكية فريد لا يُنازَع، يثبت على سـلسـلة الكتل للأبد. وكذا المسـتندات من عقودٍ وكتبٍ وشـهادات، فهي أصـولٌ معرفية وقانونية، تزداد قيمتها عندما تصـبح رقميةً قابلةً للحمايـة والنقل والتوثيق غير القـابـل للتزوير، الجوهري في هـذه الرحلـة هو التحول من نموذج "المنصـــة المركزية" التي تملك وتحتفظ بكل شـــيء، إلى نموذج "الملكية الشـــخصـــية" ، حيث تصـــبح هوية وعلاقات وإبداعات المسـتخدم أصـولاً حقيقية يملكها ، تنتقل به من منصـةٍ إلى منصـة، وتُحوّل وجوده الرقمي من مجرد بياناتٍ خاضعةٍ للخوارزميات إلى إرثٍ قيمٍ يمكن التحكم فيه واستثماره.

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، الملكية، الأصول الرقمية، العملات المشفرة، العقود الذكية، مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract

Digital assets, including cryptocurrencies, non-fungible tokens (NFTs), and digital currencies, are fundamentally transforming global economic systems by promoting financial inclusion, decentralized governance, and technological innovation. However, their intangible, decentralized, and borderless nature poses significant challenges to existing legal frameworks, leading to legal and regulatory uncertainty and implementation difficulties. Furthermore, social media, images, and documents represent valuable assets in our digital age, albeit in different forms. An account on social media platforms like Facebook or Instagram holds real social and commercial value; it serves as a network of relationships, a record of memories, and can even be a source of income if it is influential. But this ownership is partial and fragile. The user does not own the platform but rather a license to use it, and the platform holds the reins of the data. As for images, they have transformed from mere stored memories into artistic and historical assets that can be priced and traded, especially with the emergence of NFTs technology, which has turned the digital image into a unique and indisputable title deed, permanently fixed on the blockchain. Similarly, documents such as contracts, books, and certificates are knowledge and legal assets whose value increases when they become digital, protected, transferable, and tamper-proof. The essence of this journey is the shift from a "centralized platform" model that owns and holds everything to a "personal ownership" model, where the user's identity, relationships, and creations become real assets that they own, transferring them from one platform to another and transforming their digital existence from mere data subject to algorithms into a valuable legacy that can be controlled and invested in.

Keywords: Legal regulation, ownership, digital assets, cryptocurrencies, smart contracts, social media sites.

المقدمة

في عصـر تحول من الملموس إلى الا ملموس، تتشـكل ثروات جديدة في فضـاءات افتراضـية، تخلّف وراءها أسـئلة قانونية معقدة. عالم الأصـول الرقمية، تتحول سـلسـلة من الرموز البرمجية إلى كنز ذي قيمة، ويصـبح الملف الرقمي ملكية مرغوبة. ولكن، كيف يمكن للقانون، بجذوره المتأصـــلة في عالم الملكية المادية والأوراق الموقعة، أن يمسك بما لا يُلمس؟ كيف يمكن أن ينظم ملكية ما لا يرى إلا على شاشة؟

تطفو العملات المشـفرة، والرموز غير القابلة للاسـتبدال، والمحتويات الرقمية، وأسـماء النطاقات، كجزر في محيط رقمي شاسع. لكل منها قيمته، ولكل منها مالكه المفترض. ولكن غياب الإطار القانوني الواضح يجعل هذه الملكية هشـة، معرضـة للتبخر في لحظة، أو الضـياع في متاهات الفضـاء الإلكتروني. هنا يبرز التنظيم القانوني

كحاجز أمان، يحاول بناء جسور من اليقين ويتطلب الأمر موازنة دقيقة بين حماية المالكين وعدم خنق روح الابتكار.

اولا: اهمية البحث

تؤدي الأصول الرقمية دورًا متزايد الأهمية في حياة الناس وتصبح في كثير من الأحيان الأساس لإطلاق المشاريع التجارية. إن الآفاق التي تفتحها الأصول الرقمية لتحديد مصادر جديدة للربح تحفز التطور المكثف للشركات الناشئة الموجهة تقنيًا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتشار النشط للعلاقات الناشئة عن الأصول الرقمية، فإن التنظيم القانوني في هذا المجال لا يزال في المرحلة الأولية من التطور. ويظل مفهوم وطبيعة الأصول الرقمية غير واضح على المستوى التشريعي في معظم دول العالم. يضاف إلى ذلك اختلاف الفقه حول الطبيعة القانونية للأصول الرقمية، إذ لا تزال تفتقر إلى تعريف واضح لجوهرها وإلى تحديد واضح للأشياء التي يغطيها هذا المفهوم. مثل هذا الغموض القانوني يجعل إدارة الأعمال القائمة على استخدام الأصول الرقمية أكثر صعوبة. لذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو:

أولاً، تحديد مفهوم وأنواع الأصول الرقمية

ثانيًا، تحديد الطبيعة القانونية للأصول الرقمية

ثالثا، إمكانية الاعتراف بالأصول الرقمية كنوع من الممتلكات. لإن الاعتراف بالأصول الرقمية كنوع خاص من الممتلكات يسمح بتطبيق أحكام حق الملكية عليها، مما يضمن أعلى درجة من الحماية ويخدم بشكل أفضل مصالح أصحابها.

ثانيا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الفراغ والغموض القانوني المحيط بتنظيم ملكية الأصول الرقمية. بالرغم من تزايد استخدامها ، إلا أنها تظل بلا إطار قانوني واضح ومستقر يحدد طبيعتها كملكية ويُنظم آليات تملكها وحمايتها والتصرف فيها .

ثالثا: نطاق ومنهجية البحث

سنعتمد في دراستنا على المنهج المقارن من خلال مقارنة موقف المشرع العراقي في القانون المدني مع التشريعات التي نظمت الأصول الرقمية و نخص بها المشرع الاماراتي في القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ والمشرع الأمريكي في مشروع قانون وضوح سوق الأصول الرقمية لعام ٢٠٢٥ و قوانين بعض الولايات الامريكية التي نظمت الأصول الرقمية.

رابعا: خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الأصول الرقمية

المبحث الثاني: الأحكام القانونية لملكية الأصول الرقمية

المبحث الأول

ماهية الأصول الرقمية

في ظل التحول الرقمي المتسارع، تبرز الأصول الرقمية كمفهوم محوري في الاقتصاد والقانون المعاصرين، مما يفرض الحاجة إلى تحديد ماهيتها ، نسعى في هذا المبحث الى بيان ماهية هذه الأصول غير الملموسة، والتي تشمل العملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NTFs) والبيانات الضخمة والأنواع المختلفة الأخرى للأصول الرقمية ونستعرض التعريفات المتعددة لها، ونصنف أنواعها المختلفة، ونحلل خصائصها الفريدة التي تميزها عن الأصول التقليدية.

المطلب الأول

التعريف بالأصول الرقمية

سنتكلم في هذا المطلب عن تعريف الأصول الرقمية في الفقه والقانون، كما سنبين الخصائص الجوهرية التي تميزها، كاللامركزية وقابلية البرمجة والتتبع الرقمي وذلك في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول

تعريف الأصول الرقمية

الأصول مصطلح يمكن أن يسبب التباسا عند البعض، إذ ترتبط كلمة الأصول بالأصول المالية مثل: الأسهم أو الممتلكات، وغالبا ما تستخدم في عالم التمويل، في أبسط المصطلحات، ولكن الأصل الرقمي هو المحتوى الذي يخزن رقميا لذا فإن تعريف الأصل الرقمي يتوسع دائما، اذ نجد الأصول الرقمية تشمل على سبيل المثال لا الحصر : المستندات الرقمية، حسابات التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي الذي له قيمة مادية او معنوية والمحتوى، والصور، والبيانات الرقمية الأخرى ذات الصلة التي تداول حاليًا أو المخزنة على الأجهزة الرقمية؛ مثل: أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة اللاب توب، والأجهزة اللوحية (الأيباد)، ومشغلات الوسائط المحمولة، وأجهزة التخزين، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية[1]، وجميع الأجهزة الموجودة أو التي ستكون موجودة بمجرد تقدم التكنولوجيا الاستيعاب تصورات جديدة يمكن أن تحمل الأصول الرقمية مثل العملات المشفرة، والرموز غير قابلة للاستبدال، والرموز المالية[2]، في ضوء ذلك سنبين تعريف الأصول الرقمية في الفقه والتشريع.

---

[1] عطية، رؤى علي: مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي عن حماية المستهلكين ، دراسة قانونية مقارنة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد، الرابع عشر، المجلد الثاني، ٢٠٢٦، ص٧٩-٨٠.طالب هاشم ثجيل، حيدر عرس عفن: جريمة عرض محتوى مخل بالآداب العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، العدد الثالث عشر،المجلد ١، ٢٠٢٥، ص١٣٥.

[2] عبد الغني، د.مروة محمد: ملكية الأصول الافتراضية المشفرة، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، ع٢، ٢٠٢٤، ص٣٥٧.

أولا: موقف الفقه

عرف جانب من الفقه الأصول الرقمية بأنها أصول تُنشأ وتُخزن رقميًا، وتُقدم قيمة محددة. تتنوع هذه الأصول بين البيانات والصور والعملات المشفرة ازدادت شعبيتها وقيمتها مع التقدم التكنولوجي و يتطلب فهم الأصول الرقمية استكشاف كيفية إعادة تعريفها للملكية والقيمة والتفاعلات التي تُسهلها تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة[1].

ويعرفها جانب آخر بأنها عبارة عن البيانات والنصوص والرسائل الرقمية، والمستندات الإلكترونية، والمواد السمعية مثل التسجيلات الصوتية، والمرئية مثل مقاطع الفيديو، إضافة إلى محتوى منصات التواصل الاجتماعي، وسجلات الرعاية الصحية الإلكترونية، وسجلات التأمين الصحي، وبرامج الحاسوب، وتراخيص البرامج، وقواعد البيانات، وما يشابه ذلك من مكونات رقمية[2].

جانب اخر يعرفها بأنها مجموعة واسعة من الأصول غير الملموسة المخزنة رقميًا، بما في ذلك العملات المشفرة والرموز والسلع الافتراضية، ويعرف العملات المشفرة، بأنها مجموعة فرعية من الأصول الرقمية، هي عملات رقمية لامركزية تستفيد من تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) لإجراء معاملات آمنة وشفافة وغير قابلة للتغيير[3].

من ذلك نرى أنه يشمل مصطلح "الأصول الرقمية" اليوم مجموعة واسعة من الكائنات الرقمية. ظهر هذا المصطلح في منتصف التسعينيات تقريبًا، وكان يشير في الأصل إلى الصور الرقمية، ومقاطع الفيديو، والملفات الصوتية، والمستندات، وغيرها من الكائنات الرقمية. لاحقًا، مع ظهور البيتكوين والعملات المشفرة والرموز الأخرى، شمل مفهوم الأصول الرقمية الأصول المشفرة أيضًا. اليوم، يُمكن استخدام مفهوم "الأصول الرقمية" فيما يتعلق بمجموعة واسعة من الأشياء مثل: حسابات البريد الإلكتروني (مثل Gmail،Yahoo، Hotmail، إلخ)، حسابات وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook، Twitter، Instagram، إلخ)، الاشتراكات (المجلات المهنية، النماذج القانونية)، حسابات الأسواق الإلكترونية (Amazon،eBay، إلخ)، تطبيقات الهاتف المحمول، الصور، الكتب، الموسيقى، مقاطع الفيديو (بما في ذلك iTunes، Spotify،Netflix، YouTube، إلخ)، مشاركة الملفات وتخزينها (مثل Dropbox، Google Docs، إلخ)، الحسابات المالية، حسابات الألعاب، حسابات المواعدة عبر الإنترنت، الحسابات الطبية، حسابات التأمين، المدونات والمواقع الإلكترونية، الحسابات الإلكترونية للمرافق (مثل حسابات الهاتف المحمول، الغاز والكهرباء، شركات الإنذار، إلخ)، المعلومات،

---

[1] THE INVESTOPEDIA TEAM, What Are Digital Assets? Definition, Types, and Their Importance, available at https://www.investopedia.com/terms/d/digital-asset-framework.asp access at 2026-1-2.

[2] الحمراوي، د.حسن محمد عمر: انتقال ملكية الأصول الرقمية بالوفاة بين الإشكالات الشرعية والتحديات القانونية، مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد ١٥، العدد ١٥ - الرقم المسلسل للعدد ١٥اصدار فبراير ٢٠٢٤، ص٢١٤٨.

[3] Akinsuru Adedoyin, Iseoluwa Oluwaseun, The Legal Status of Digital Assets and Cryptocurrencies: Adaptive Regulatory Models, available at https://www.researchgate.net/publication/387970790_The_Legal_Status_of_Digital_Assets_and_Cryptocurrencies_Adaptive_Regulatory_Models, access at 2026-1-24.

الملفات أو البرامج المخزنة على الهاتف أو الجهاز اللوحي أو الكمبيوتر، مزايا برامج الولاء (مثل برامج استرداد النقود من بطاقات الائتمان، أميال المسافر الدائم، إلخ)[1].

ثانيا: موقف التشريع

لقد عرفت تشريعات الولايات المتحدة الامريكية الأصول الرقمية في قوانين عدة ولايات أولاً: تعريف قانون ولاية ديلاوير عرّفت الفقرة السابعة من الفصل الخمسين لقانون الوصول الآمن للحسابات والأصول الرقمية في ولاية ديلاوير "الأصل الرقمي" بأنه: البيانات، النصوص، الرسائل الرقمية، المستندات، الوسائل السمعية والبصرية (كالصوت والفيديو)، محتوى وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، الرموز، سجلات الرعاية الصحية الإلكترونية وسجلات التأمين الصحي، رموز مصدر الحاسوب وبرامجه، تراخيص البرامج أو قواعد البيانات، وما شابه ذلك. ويشمل ذلك أسماء المستخدمين وكلمات المرور التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو نقلها أو مشاركتها أو استلامها أو تخزينها إلكترونياً على أي جهاز رقمي. ويستثنى من هذا التعريف أجهزة العرض الأساسية، وكذلك المسؤوليات الناشئة عن الأضرار التي تنظمها أحكام أخرى[2].

ثانياً: تعريف قانون ولاية ألاباما (٢٠١٦)
نصت المادة العاشرة من قانون الوصول الآمن للحسابات والأصول الرقمية في ولاية ألاباما على أن الأصل الرقمي هو: "سجل رقمي يتمتع فيه الفرد بحق أو مصلحة". ولا يشمل هذا المصطلح الأصل الأساسي (كالعقد) أو الالتزام المرتبط به، ما لم يكن هذا الأصل أو الالتزام في حد ذاته سجلاً إلكترونياً. وقد توافقت هذه المادة مع ما ورد في تعريف .Uniform Law Commission (ULC) لجنة القانون الموحد هو أن الأصول الرقمية تعني السجل الإلكتروني الذي يكون للفرد فيه حق أو مصلحة، ولا يشمل المصطلح أصلا أو التزاما أساسيا ما لم يكن الأصل أو الالتزام هو نفسه سجلا إلكترونيا[3].

ويقدم هذا التعريف شرحًا واضحًا بأن الأصول الرقمية هي التي تتضمن أي نوع من المعلومات المخزنة الكترونيا، مثل: المعلومات المخزنة على كمبيوتر المستخدم والأجهزة الرقمية الأخرى، أو المحتوى الذي حمل على مواقع الويب، أو الحقوق في الملكية الرقمية. ومن ناحية أخرى لتعريف الحسابات عبر الإنترنت.

أما مشروع وضوح الأصول الرقمية الامريكي لعام ٢٠٢٥ فقد عرف مصطلح "الأصول الرقمية" بانه يعني "أي تمثيل رقمي للقيمة يتم تسجيله على دفتر حسابات موزع مؤمن تشفيرياً أو تقنية مماثلة أخرى".

أما المشرع الإماراتي في قانون تنظيم الاصول الافتراضية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ فلم يعرف الأصول الرقمية لكنه عرف الأصول الافتراضية في المادة ٢ منه الأصل الافتراضي :"تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو الأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المميزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تعيدها السلطة في هذا الشأن".

وعرف الرموز المميزة الافتراضية بأنها "تمثيل رقمي لمجموعة من الحقوق التي يمكن طرحها وتداولها رقمياً من خلال منصة الأصول الافتراضية".

---

[1] Professor Dr. habil. Kateryna NEKIT1 , Legal nature and types of digital assets in the activities of technology-oriented startups, Juridical Tribune Volume 13, Issue 2, June 2023,p. 306.

[2] usa law , available at https://www.law.cornell.edu access at 2026-3-12.

[3] usa law , available at https://www.law.cornell.edu access at 2026-3-12.

وعرف منصة الأصول الافتراضية بانها "منصة رقمية مركزية أو غير مركزية، تدار من قبل مقدم خدمات الأصول الافتراضية، يتم من خلالها بيع وشراء الأصول الافتراضية وتداولها وطرحها وإصدارها وحفظها وتسوية وتقاص تداولاتها من خلال تقنية السجل الموزع".

أما في إطار الاتحاد الأوروبي: فقد عرّف البنك المركزي الأوروبي (ECB) العملة الرقمية بأنها "شكل من النقد الرقمي غير الخاضع للتنظيم، يصدره عادةً مطوروها ويتحكمون فيه، ويُستخدم ويُقبل به داخل مجتمع اقتصادي معيّن". أما الهيئة المصرفية الأوروبية، فقد عرفتها في المادة الأولى/الفقرة (١٨) (د) (٢) بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، لا يصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة، ولا يرتبط بالضرورة بعملة قانونية، لكنه يُقبل كوسيلة للدفع من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ويمكن تحويله أو تخزينه إلكترونياً"[1].

أما بالنسبة لموقف المشرع العراقي لم يتضمن التشريع العراقي تعريفاً يحدد فيه المقصود بالعملة الرقمية والأصول الرقمية، إذ يُترك ذلك عادةً للفقه القانوني، خاصة في ظل غياب النصوص التشريعية الواضحة، بما في ذلك القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، الذي كان يُفترض أن يعكس التطورات التكنولوجية الحديثة. ورغم ذلك، عرّف قسم الدراسات والبحوث في البنك المركزي العراقي العملة الرقمية (البتكوين) بأنها "عملة إلكترونية تُتداول عبر الإنترنت فقط، دون وجود مادي، وتُستخدم في الشراء عبر الإنترنت، وقد تُحوّل أحياناً إلى عملات تقليدية، كما يمكن الدفع بها باستخدام بطاقات مخصصة"[2].

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف العملة الرقمية بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، لا وجود مادي لها، ويتم تداولها عبر أنظمة إلكترونية لامركزية، تعتمد على تقنيات حديثة مثل سلسلة الكتل (Blockchain)، وتُستخدم كوسيلة للتبادل التجاري والاستثمار".

ويمكننا أن نعرف الأصول الرقمية بأنها(أصول تُنشأ وتُخزن رقميًا، وتُقدم قيمة محددة. تتنوع هذه الأصول بين البيانات والصور والعملات المشفرة.ازدادت شعبيتها وقيمتها مع التقدم التكنولوجي. ويتطلب فهم الأصول الرقمية استكشاف كيفية إعادة تعريفها للملكية والقيمة والتفاعلات التي تُسهلها تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة).

إذ ما يجب النظر إليه كأصول رقمية باعتبارها ليست مجرد "أشياء" رقمية بسيطة، ولا هي مجرد عقود قانونية تقليدية. إنها كيان جديد يجمع بين: التقنية : وهي البنية التحتية الرقمية (البلوكشين، التشفير، العقود الذكية) التي تحدد كيفية عمل هذا الأصل، وانتقال ملكيته، والتحقق من صحته، والقانون: وهو الإطار الذي يمنح هذا الأصل صفته القانونية، ويحمي حقوق مالكيه، وينظم التعاملات عليه، ويفرض الالتزامات.

---

[1]Central Bank Digital Currency, available at https://www.edps.europa.eu/press-publications/publications/techsonar/central-bank-digital-currency_en access at 2026-3-16.

[2] متاح على الموقع الالكتروني https://cbi.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦-٣-١٦.

الفرع الثاني

خصائص الأصول الرقمية

إن الأصول الرقمية بما تشمل كل ما يتركه الفرد خلفه في العالم الرقمي بعد وفاته، تنقسم إلى نوعين رئيسيين[1]:

النوع الأول: أصول رقمية مالية، وتشمل العناصر ذات القيمة الاقتصادية المحضة، مثل الأسماء التجارية والعلامات الخاصة بالشركات الإلكترونية، والأسهم في المنصات الرقمية، والعملات الرقمية المشفرة، إلى جانب الأصول المالية الفكرية كالمحتوى الرقمي الأصلي كالنصوص ومقاطع الفيديو والموسيقى والمنشورات وقنوات اليوتيوب، وتخزن على الأجهزة الإلكترونية أو تنشر عبر الإنترنت.

النوع الثاني: أصول رقمية شخصية، وهي الحسابات والمحتويات ذات الطابع الخاص التي تستخدم لأغراض اجتماعية وثقافية، مثل صفحات التواصل الاجتماعي بما تحويه من منشورات و تعليقات واعجابات تعكس آراء صاحبها الشخصية، وتتمتع هذه الأصول بحماية خصوصية تختلف عن غيرها.

وتتميز هذه الأصول الرقمية وعن مفهوم "الحق في النسيان الرقمي"، الذي يتيح للشخص أثناء حياته -وفقاً للقوانين أو شروط الخدمة التي تضعها الشركات المزودة- طلب حذف بياناته ومعلوماته من الإنترنت، حماية له من الأضرار المحتملة الناتجة عن فقدان السيطرة على بياناته. وهذا الحق ينتهي بوفاة الشخص، بينما تمثل الأصول الرقمية ما يخلفه بعد وفاته.

فالأصول الرقمية هي المحتوى المادي والمعنوي الذي يتركه الشخص، تتسم هذه الأصول الرقمية بمجموعة من الخصائص والعناصر الجوهرية التي تشكل طبيعتها الفريدة بشكل عام. بالاضافة الى خصائص المحتوى الرقمي من حيث القيمة ومن أبرز خصائصها أنها :

اولا: غير مادية ، غير ملموسة (رقمية): يتمثل المحتوى الرقمي في بيانات ومعلومات تُخزن إلكترونيًا، ولا يمكن إدراكه بالحواس بشكل مباشر كالأشياء المادية إذ توجد كبيانات رقمية محضة دون كيان مادي. ويترتب على هذه الخصيصة انها تتميز بالمتانة وعدم النضوب، فلا تبلى بالاستخدام ويمكن نسخها رقميًا دون إهلاك الأصل. كما توفر إمكانية تتبع عالية وشفافية، خاصة على تقنيات مثل البلوك تشين، حيث تكون سجلات الملكية والمعاملات دائمة ومرئية. وتكمن قوتها في قابلية البرمجة، حيث يمكن أن تحمل شروطاً وآليات عمل مضمّنة فيها. وهي قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة جداً، وعالمية وعابرة للحدود، تتداول على الشبكات الرقمية دون قيود جغرافية[2].

ثانيا: الشفافية بفضل تقنية البلوك تشين والتمويل اللامركزي، يُمكن لأي شخص الاطلاع على المعاملات المُسجلة في السجل الرقمي. ورغم وجود مستوى من الخصوصية في معاملات البلوك تشين والأصول الرقمية، إلا أن شفافية هذا النظام تُتيح مزيدًا من الوضوح والشفافية للأطراف المُشاركة في المعاملة[3].

---

[1] ناصر الدين، د. نسرين ، "الإرث الرقمي في التشريع المقارن"، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون تاريخ الاصدار، ٢ – آب – ٢٠٢٥، ص١٤٥-١٤٦.

[2] Egor Pastukhov, Characteristics and Development Trends of the Digital Assets Segment in Modern Practice in Russia and Abroad, Journal of Corporate Finance Research , Vol. 18 | № 2 | 2024,p.52-53.
6-7د. نسرين ناصر الدين،، مصدر سابق، ص

[3] احمد محمد حسن محمد حسن، مصدر سابق، ص١٦-١٧.

ثالثا: الأمان بما أن المعاملة مُسجلة في السجلات الرقمية، فإن تتبع المعاملات وإنشاء مسارات التدقيق يُعدّ فعالًا وآمنًا نسبيًا. على سبيل المثال، عادةً ما تكون الأصول الرقمية المُخزنة على البلوك تشين غير قابلة للتغيير، ما يعني أنه بمجرد تسجيل المعاملة، لا يُمكن تعديلها أو حذفها. وهذا يُوفر مستوى عالٍ من الأمان ويُزيل خطر الاحتيال أو التلاعب[1].

رابعا: اللامركزية يُعدّ اعتماد السجلات الرقمية لتسجيل ملكية الأصول عنصرًا أساسيًا في الأصول الرقمية. على عكس الأصول التقليدية المُسجلة في سجل خاص تُديره جهات مركزية، فإن الأصول الرقمية لامركزية وتُتيح للمستهلكين تداولها دون الحاجة إلى وسطاء ماليين فالاكتفاء الذاتي يعني انها لا تحتاج الأصول الرقمية إلى أي عقود أو أصول أخرى لدعم قيمتها. هي عملات أو رموز أصلية لشبكة البلوك تشين، وتمثل مخزنًا رقميًا آمنًا تشفيرًا للقيمة، مسجلًا في سجل موزع[2].

خامسا، قابلية التخزين: يُحفظ على أجهزة رقمية ملموسة (كالحاسوب والهاتف) أو على فضاءات غير ملموسة (السحابة الإلكترونية) وقابلية الانتقال والتداول إذ يمكن نقل هذه الأصول ومشاركتها وتبادلها بسهولة عبر شبكة الإنترنت والاستمرارية بعد الوفاة تتميز بالقابلية على البقاء والاستمرار في العالم الرقمي حتى بعد وفاة صاحبها، مما يخلق هوية رقمية متبقية وقابلية النسخ والتكرار: يمكن نسخها وإعادة استخدامها بسهولة، مما يميزها عن الأصول المادية التقليدية[3]

سادسا، قابلة للتحديد يتم إنشاء مُعرّف للأصول الرقمية عند إتمام المعاملة. حجم الأصول الرقمية المنقولة هو حجم الأصول الرقمية المنقولة، ويمنح صاحبها حق الوصول إلى مصدر المعلومات. تتميز الأصول الرقمية بإمكانية تحديدها والبحث عنها واكتشافها بشكل فريد، نظرًا لإنشائها وتخزينها رقميًا.

سابعا، القيمة يتميز المحتوى الرقمي بكونه ذا قيمة اقتصادية حقيقية، حيث يشمل أصولاً مالية محضة كالعملات الرقمية والأسهم في الشركات الإلكترونية، وأصولاً مدرة للربح كقنوات اليوتيوب وحسابات التواصل الاجتماعي التي تحقق عائدات من الإعلانات، وأصولاً فكرية كالنصوص والبرمجيات والموسيقى الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية. وإلى جانب قيمته الاقتصادية، يتمتع المحتوى الرقمي بقيمة معنوية وشخصية تتجلى في الصور الشخصية ومقاطع الفيديو والرسائل والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تمثل ذكريات عاطفية وتعبر عن الهوية الشخصية، مما يجعل قيمتها المعنوية تطغى في كثير من الأحيان على قيمتها المادية[4].

ثامنا، يتصف المحتوى الرقمي بقابلية التصنيف إلى فئات متعددة بحسب طبيعته والغرض منه، كالأصول المالية والشخصية والمهنية والتقنية. كما أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الخصوصية، إذ يندرج الكثير منه تحت طائلة حماية الحياة الخاصة. ويخضع هذا المحتوى لاتفاقيات الخدمة التي تفرضها الشركات المزودة، والتي غالباً ما تجعل حق المستخدم مجرد حق انتفاع لا ملكية كاملة. وتتمثل أبرز إشكالياته القانونية في قابليته للتوريث، حيث يثير جدلاً واسعاً بين ضرورة انتقال قيمته المالية للورثة وبين حماية خصوصية المتوفى وبنود الخصوصية في

---

[1] Egor Pastukhov, op.cit,p.52-53.

[2] Svetlana V. Muradyan,op.cit,p.125-126.

[3] د. نسرين ناصر الدين،مصدر سابق، ص١٤٤-١٤٨.

[4] د. نسرين ناصر الدين،مصدر سابق، ص١٤٦-١٤٨.

العقود الإلكترونية، بالاضافة الى ذلك يتسم المحتوى الرقمي بقابلية التطور المستمر، مما يجعل حصر أنواعه بشكل نهائي أمراً متعذراً مع ظهور تقنيات وتطبيقات جديدة باستمرار[1].

المطلب الثاني

أنواع الأصول الرقمية

الأصول الرقمية كأي مُعطى رقمي له قيمة، ويمكن تملكه واكتشافه، ومع ظهور تكنولوجيا البلوكتشين والعملات المشفرة تطورت الأصول الرقمية وقد انقسم الفقه في تصنيفه للأصول الرقمية إلى اتجاهات، جانب من الفقه يذهب إلى تقسيم ثنائي ويشمل [2] :

- الأصناف التقليدية كالصور والمستندات الرقمية.

- الأصناف المبنية على البلوك تشين مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) والعملات الرقمية. وتتعاظم أهمية الأصول الرقمية على الصعيدين الشخصي والتجاري، مما يُبرز الحاجة إلى إدارتها بكفاءة، فضلًا عن قدرتها على خلق قيمة ونقل الملكية، مما يجعلها عنصرًا متكاملًا في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة.

ويذهب جانب من الفقه إلى تقسيمها إلى ثلاث فئات: الأصول الرقمية الشخصية، والأصول الرقمية الشخصية ذات القيمة النقدية، والأصول الرقمية التجارية[3] .

١.الأصول الرقمية الشخصية وتشمل أجهزة الحاسوب (الحواسيب، ومحركات الأقراص الصلبة الخارجية أو محركات أقراص الفلاش، والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية، ومشغلات الموسيقى الرقمية، وأجهزة القراءة الإلكترونية، والكاميرات الرقمية، وغيرها من الأجهزة الرقمية)، وأي معلومات أو بيانات مخزنة إلكترونيًا، وأي حسابات على الإنترنت (مثل حسابات البريد الإلكتروني، وحسابات التواصل الاجتماعي، وحسابات التسوق، وحسابات مشاركة الصور والفيديوهات، وحسابات ألعاب الفيديو، حسابات التخزين السحابي، والمواقع الإلكترونية والمدونات)، وأسماء النطاقات، والملكية الفكرية (بما في ذلك المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر، والعلامات التجارية، وما إلى ذلك)[4] .

٢.الأصول الرقمية الشخصية ذات القيمة النقدية والحسابات التجارية،تشمل في هذا السياق: أجهزة الحاسوب ذات القيمة النقدية؛ والمواقع الإلكترونية أو المدونات التي تُدرّ دخلًا؛ والفنون، والصور، والموسيقى، والكتب الإلكترونية، والملكية الفكرية، أو غيرها من الأصول الرقمية التي تُدرّ دخلًا. الحسابات المستخدمة لإدارة الأموال، والتي قد تحتوي على أموال أو أرصدة (مثل باي بال، والحسابات المصرفية، وبرامج مكافآت الولاء، وغيرها من الحسابات ذات الأرصدة الدائنة)؛ وأسماء النطاقات. قد تشمل ممتلكات الأعمال الرقمية من هذا

---

[1] ناصر الدين، د. نسرين ،مصدر سابق، ص١٤٩-١٥٦.

[2] Svetlana V. Muradyan, Digital assets: legal regulation and estimation of risks, Journal of Digital Technologies and Law, 1(1) , 2023,p.125-126.

[3] ناصر الدين، د. نسرين ،مصدر سابق، ص١٤٩.

[4] أحمد محمد حسن محمد حسن، الجوانب القانونية للأصول الرقمية: دراسة مقارنة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط، ع١٠٤، ٢٠٢٤، ص١٧.

المنظور: جميع أنواع الممتلكات الرقمية المملوكة لمنظمة تجارية، والحسابات الإلكترونية المسجلة باسمها، وأصول متجر إلكتروني تابع لها، وأي معلومات عن العملاء، بما في ذلك سجل العملاء، إلخ[1].

اما الحسابات التجارية.فيقصد بها أن يقوم أي فرد يعمل في أي نوع من الأعمال التجارية بتخزين بعض المعلومات على أجهزة الكمبيوتر. فقد تجمع الشركات البيانات؛ مثل: طلبات العملاء وتفضيلاتهم، وعناوين المنزل والشحن، وبيانات بطاقة الائتمان، وأرقام الحسابات المصرفية، وحتى المعلومات الشخصية مثل تواريخ الميلاد، وأسماء أفراد العائلة والأصدقاء. كما يقوم الأطباء بتخزين معلومات المريض، وكذلك قد يقوم المحامين بتخزين ملفات العميل[2]

٣.الحسابات المالية.يعد المثال الأكثر وضوحًا للأصول الرقمية المالية هو العملات الافتراضية التي أصبحت أكثر انتشارًا بين الناس الآن ، ويمكن تعريفها بأنها تمثيل رقمي للقيمة ليس صادرا عن مصرف مركزي ولا عن سلطة عامة، ولا هو مرتبط بعملة حكومية ولكنه مقبول كوسيلة للدفع، ويمكن نقله أو تخزينه أو المتاجرة به رقمياً. وأصبحت الآن الحسابات المالية عبر الإنترنت في ازدياد وعلى سبيل المثال يمكن للفرد الاحتفاظ بحساب Amazon.com ، ولديه حساب eBay ، والتسجيل في PayPal؛ حيث يقوم العديد من الأشخاص بإجراء ترتيبات مكثفة لدفع الفواتير عبر الإنترنت مثل ضرائب الدخل، والرهون العقارية، وقروض السيارات وبطاقات الائتمان، والمياه، والغاز، والهواتف، والهواتف المحمولة، والكهرباء فضلا عن ذلك؛ الممتلكات الافتراضية ذات القيمة لاستخدامها في الألعاب عبر الإنترنت فمثلا: بيع السيف الافتراضي للاستخدام في لعبة Age of Wulin وهي لعبة فيديو مقابل ١٦٠٠٠ دولار . وكذلك هناك مبيعات أخرى مرتفعة الثمن بالممتلكات الافتراضية .

٤ .العملات الافتراضية القائمة على تقنية سلسلة العقد يضاف الى ذلك لم تعد الأصول الرقمية تقتصر على الكلمات والصور والفيديوهات والملفات الصوتية والمستندات التي ارتبط المصطلح بها تقليديًا. فمع إطلاق البتكوين في عام ٢٠٠٩، ظهرت تقنية البلو كيتشين– الأصول الرقمية القائمة على البلوكتشين هي أصول موجودة بشكل رقمي بحت، تعتمد على تقنية دفتر الأستاذ الموزع لتأكيد الملكية وتتبع المعاملات وضمان الشفافية والأمان. تختلف هذه الأصول جوهرياً عن الملفات الرقمية التقليدية، حيث يمكن تداولها والتحقق من ملكيتها دون الحاجة لوسيط مركزي[3].

ومن امثلة الأصول الرقمية الحديثة المعتمدة على تقنية البلوك تشين أو تقنيات مماثلة هي الرموز غير القابلة للاستبدال ، العملات المشفرة، الأصول المشفرة، الأصول المُرمّزة، رموز الأمان، العملات الرقمية للبنوك المركزية، تعتمد على تقنية البلوك تشين كأساس لبناء نظام بيئي رقمي اذ تُشكّل الأصول الرقمية جزءًا من منظومة رقمية معقدة ومترابطة. تعتمد هذه المنظومة على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) - وهي نوع من السجلات الموزعة حيث تُسجّل المعاملات، ويتبادل المشاركون الصفقات فيما بينهم، وتُستخدم التطبيقات اللامركزية. تُعدّ تقنية سلسلة الكتل ابتكارًا جذريًا قد يُشكّل تحديًا أو حتى يُستبدل نماذج الأعمال الحالية التي تعتمد على أطراف ثالثة موثوقة طُرح مفهوم سلسلة الكتل (البلوك تشين) عام ٢٠٠٨ مع إصدار وثيقة "بيتكوين"وخلال السنوات الأولى، استُخدمت كتقنية أساسية للعملات المشفرة. ولكن نظرًا لعدم إمكانية برمجتها

[1] Professor Dr. habil. Kateryna NEKIT1,op.cit,p.306.

[2] أحمد محمد حسن محمد حسن، مصدر سابق، ص١٩.

[3] حمادي ، غفار حسين علي ، تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكية في القانون الخاص : دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والاوروبية، مجلة الجامعة العراقية المجلد ٧٤، العدد ٦، تشرين الاول لسنة ٢٠٢٥، ص٣٢٦-٣٢٧.

بالكامل، طُرح الجيل الثاني من سلاسل الكتل عام ٢٠١٤ والذي يسمح ببرمجة وتنفيذ البرامج - ما يُعرف بالعقود الذكية - على جميع عُقد سلسلة الكتل المُشاركة[1].

إلا أن هذه المفاهيم كانت جديدةً لغالبية الناس الذين يعيشون ويعملون خارج مجالات علوم البيانات، وإدارة البيانات، وتحليل البيانات، أو أي مجال آخر يتطلّب شبكات بيانات موزّعة ضخمة ولكي يُعتبر العنصر الرقمي أصلًا حقيقيًا، يجب أن يتوفر فيه شرطان أساسيان[2] :

أولاً: أن تكون له قيمة ، أي أن يكون قابلاً للاستخدام بطريقة تُحقّق قيمة لمالكه.

ثانياً: أن يكون قابلاً لنقل الملكية، سواء عبر الشراء أو الهبة أو أي وسيلة أخرى تمنح شخصًا آخر الحقوق والقيمة المرتبطة بهذا الأصل كما يجب أن يكون قابلًا للاكتشاف، أي مُخزَّنًا في مكان يمكن الوصول إليه وتحديد وجوده.

جانب آخر من الفقه يقترح التمييز بين: الرموز الرقمية (المشار إليها أيضًا بالعملات المشفرة)، والأصول الرقمية المحتوية مثل الصور والفيديو والمستندات وغيرها، وحزم البيانات (مجموعات البيانات الضخمة)، والنماذج الرقمية (مثل مجموعات بيانات الواقع الافتراضي أو إنترنت الأشياء)، والسلع الرقمية (سعة التخزين)، وأسماء النطاقات وأصول البنية التحتية للشبكات مثل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP)، وحسابات المستخدمين (كحسابات وسائل التواصل الاجتماعي وحسابات البريد الإلكتروني وغيرها).تشترك هذه المنهجيات في فهم الأصول الرقمية على أنها تشمل مجموعة واسعة من الكيانات الرقمية (أي مجموعة من الرموز أو البيانات الموجودة في شكل إلكتروني) التي لها قيمة شخصية أو مادية[3] .

ويقترح بعض الفقهاء التمييز على هذا الأساس بين الأصول الرقمية ذات القيمة العاطفية. ومن أمثلة ذلك الصور الرقمية، ومقاطع الفيديو الخاصة، ورسائل البريد الإلكتروني، والمدونات الشخصية (التي لا تحقق إيرادات)، والتي قد تكون ثمينة جدًا لمن أنشأها، ولكنها في معظم الحالات ذات فائدة أو قيمة نقدية ضئيلة لأي شخص آخر[4]. وتشمل مجموعة أخرى من الأصول الرقمية في هذا المنهج الأصول ذات الاستخدام المتكرر، مثل الكتب الإلكترونية، والمجموعات الرقمية لأنماط الحياكة المشتراة، أو برنامج فوتوشوب المرخص. بينما يتمثل النوع الأخير من الأصول الرقمية في هذا المنهج في الأصول ذات القيمة النقدية. حيث تُذكر العملات المشفرة، واعتمادات الألعاب عبر الإنترنت، وبطاقات الهدايا الرقمية، ونقاط الولاء، والأرصدة غير المسددة في حسابات باي بال كأمثلة واضحة عليها. كما يمكن أن تحمل أسماء النطاقات، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات التي تمتلك عددًا كبيرًا من المتابعين، والأعمال الفنية الرقمية وما شابهها قيمة نقدية كبيرة[5].

من كل ذلك نجد أنه توجد أنواع عديدة من الأصول الرقمية. بعض الأنواع شائعة تشمل الصور، المستندات، الفيديوهات، الكتب، الصوت/الموسيقى، الرسوم المتحركة، الرسوم التوضيحية، المخطوطات، رسائل البريد الإلكتروني وحسابات البريد الإلكتروني، الشعارات، البيانات الوصفية، المحتوى، حسابات وسائل التواصل

---

[1] Svetlana V. Muradyan, op.cit ,p.125-126.

[2] Svetlana V. Muradyan, op.cit,p.127.

[3] أحمد محمد حسن محمد حسن، مصدر سابق، ص٨.

[4] الحمراوي، د.حسن محمد عمر: مصدرسابق، ص٢١٥٠.

[5] Professor Dr. habil. Kateryna NEKIT1,op.cit,p.306-307.

الاجتماعي، حسابات الألعاب، أما الأصول الرقمية الأحدث فتعتمد على تقنية البلوك تشين أو تقنيات مشابهة وتشمل الرموز غير القابلة للاستبدال، العملات المشفرة، الرموز، الأصول المشفرة ، الأصول المُرمّزة، رموز الأمان، العملات الرقمية للبنوك المركزية.

وبالنظر إلى قائمة الأصول الرقمية، يتضح جلياً أن حياتنا أصبحت تعتمد على التكنولوجيا الرقمية أكثر من أي وقت مضى. فعلى سبيل المثال، نلجأ غالباً إلى المعلومات الرقمية لأنها أسرع وأسهل من زيارة المكتبة. صورنا، ومحتوى الترفيه، و وثائقنا المهمة، كلها في صيغة رقمية. تحتفظ الشركات والحكومات بالبيانات والمعلومات وتخزينها، ولكل منها قيمة مختلفة بحسب كيفية استخدامها.

المبحث الثاني

الأحكام القانونية لملكية الأصول الرقمية

الأصول الرقمية تمثيلات رقمية آمنة وفريدة لقيمة معينة، وتتميز بوجودها بشكل رقمي فقط مع حقوق استخدام محددة، ويتم إنشاؤها ونقلها وتخزينها باستخدام تقنيات مثل تقنية السجلات الموزعة (DLT) والبلوك تشين. وتتنوع الأصول الرقمية لتشمل الأصول المشفرة كالبيتكوين، والعملات المشفرة كالإيثيريوم، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) التي تثبت ملكية الأصول الافتراضية، والأوراق المالية المرمزة التي تمثل أدوات مالية تقليدية بشكل رقمي. في المقابل، هناك مواد رقمية مثل الملفات العادية (PDF و Word)، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وأسماء النطاقات، والفنون والوسائط الرقمية (يعتبر الـNFT المرتبط بها هو الأصل الرقمي)[1] .

في ضوء ذلك سنتكلم في هذا المبحث عن التكييف القانوني لهذه الاصول وبيان نطاق الملكية والحيازة بالإضافة الى الحقوق المترتبة على ملكية الأصول الرقمية والتحديات التي تواجه تنظيم الاصول الرقمية وذلك في المطلبين الاتيين:

المطلب الأول

الطبيعة القانونية الأصول الرقمية

يواجه التصنيف القانوني للأصول الرقمية إشكاليات جوهرية من حيث تكييفها، فبينما يذهب جانب من الفقه إلى إلحاق الأصول الرقمية بإطار الملكية ونظرية العقد ، يذهب آخرون إلى ضرورة الاعتراف بها كصنف قانوني مستقل، ينبع هذا التباين من الطبيعة المزدوجة المتأصلة للأصول الرقمية، التي تعمل في آنٍ واحد كأدوات للتبادل الاقتصادي وكيانات تكنولوجية مؤمنة تشفيرياً[2].

---

[1] للمزيد حول الرموز غير القابلة للاستبدال انظر الموقع الالكتروني RAKESH SHARMA, Non-Fungible Token (NFT): What It Means and How It Works متاح على الموقع الالكتروني https://www.investopedia.com/non-fungible-tokens-nft-5115211 تاريخ الزيارة ٢٠٢٦-٣-٢٥.

[2] Huo Peilin,op.cit,p.17.

الفرع الاول

موقف الفقه

سنحاول أن نبين موقف الفقه من بيان الطبيعة القانونية للأصول الرقمية بصورة عامة والآراء التي قيلت بشأن العملات الرقمية ونقصد بها العملات المشفرة، اذ يرى اتجاه فقهي أن الاصول الرقمية تعد ملكية خاصة، إذ تخول مالكها حق التصرف الكامل فيها بجميع التصرفات القانونية من بيع وهبة ورهن. ويمكن إثبات هذه الملكية عبر ما توفره سجلات البلوكشين والسجلات الرقمية المعتمدة من أدلة فنية إلكترونية موثوقة[1].

بينما يصنفها اتجاه ثانٍ ضمن الحقوق العينية، ولكن بشكل محدود، نظراً لانعدام الوجود المادي الملموس لهذه الأصول. فالحق فيها يقتصر، وفق هذا الرأي، على الانتفاع الرقمي بها دون امتداد هذا الحق إلى التصرف المادي بالمعنى التقليدي للأموال العينية [2].

ويذهب جانب من الفقه في تحديد ما إذا كانت الأصول الرقمية تندرج ضمن الأموال المنقولة أم تعد من قبيل الحقوق غير المادية. في هذا السياق، يرى هذا الاتجاه الى إمكانية اعتبارها أموالاً منقولة، استناداً إلى قابليتها للتداول، وإمكانية تقدير قيمتها المالية، واستخدامها كوسيلة للتبادل مقابل نقدي أو خدمات أخرى. وهذه الخصائص تقربها من مفهوم الأموال التقليدية كالنقود والأسهم[3]

وعلى النقيض، يرفض فريق آخر هذا التصنيف، معتبراً إياها حقوقاً غير مادية، لا تخضع بالضرورة لقواعد الأموال المنقولة التقليدية. فهم يؤكدون على أنها تفتقر إلى الوجود المادي الملموس، وتقوم على سجلات رقمية مشفرة تتضمن الملكية وتثبتها. وهذه الخصائص تجعلها أقرب إلى حقوق الملكية الفكرية، وخاضعة لقواعد خاصة تختلف عن القواعد المنظمة للأموال المادية [4]

أما بشأن العملات الرقمية فقد تعددت الاتجاهات الفقهية في تكييف الطبيعة القانونية للعملات الرقمية (مثل البيتكوين) نظراً لحداثتها وخصائصها التقنية الفريدة التي لا تندرج بسهولة تحت المفاهيم القانونية التقليدية. ويمكن إجمال أبرز هذه الآراء على النحو التالي:

أولاً: الرأي الأول: تشبيهها بالنقود التقليدية (الورقية)[5]

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العملات الرقمية تؤدي الوظائف ذاتها التي تؤديها النقود التقليدية، وإن اختلفت وسيلة التعبير عنها. فهم يعتبرونها نقوداً حديثة أو صورة إلكترونية للنقود. يستند هذا الرأي إلى عدة حجج نذكر منها :

---

[1] Bahadin Faqe Ahmad Aziz , Rebwar Maghdid Mahmood, Legal Adaptation of Digital Estate between Transfer and the Right to Privacy, Soran University | Twejer | Volume:8, Issue:4, Nov 2025,p.419.

[2] حمادي، غفار حسين علي: مصدر سابق، ص٣٢٧.

[3] Bahadin Faqe Ahmad Aziz , Rebwar Maghdid Mahmood,op.cit,p.419-420.

[4] حمادي، غفار حسين علي: مصدر سابق، ص٣٢٧.

[5] البشاري، محمد ، العملات الرقمية المشفرة في ميزان الشرع، ط١، الأمانة العامة لهيئات ودور الإفتاء في العالم، مصر، ٢٠٢٣، ص ١٧٧ وما بعدها.

١. وظيفة التخزين: العملات الرقمية، شـأنها شـأن النقود التقليدية، تمثل مخزناً للقيمة، حيث يمكن الاحتفاظ بها واستخدامها لاحقاً.

٢. وسـيط للتبادل: يمكن اسـتخدام العملات الرقمية كوسـيط في المعاملات لشـراء السـلع والخدمات، تماماً مثل النقود الورقية، وإن كان ذلك عبر منصات رقمية.

٣. وحدة للحساب: يمكن التعبير عن قيم السلع والخدمات بها، مما يجعلها وحدة حسابية.

ثانياً: الرأي الثاني: اعتبارها أصلًا رقميًا أو سلعة استثمارية (وليست نقوداً)[1]

يرفض هذا الاتجاه مسـاواة العملات الرقمية بالنقود القانونية، ويرى أنها تمثل فئة جديدة ومسـتقلة. يعرفها بأنها "قيمة نقدية يتم شـراؤها وتداولها وحفظها إلكترونياً في محافظ رقمية عبر تقنية سلسـلة الكتل (Blockchain)". ويؤكد هذا الرأي على الاختلافات الجوهرية بينها وبين النقود التقليدية، خاصـــة من حيث الإصـــدار والتنظيم. فالعملات الرقمية لا تصـدر عن سـلطة نقدية مركزية (كبنك مركزي)، بل يتم "تعدينها" أو إصـدارها عبر شـبكة لا مركزية. لذلك فهي توصـف بأنها "أصـول رقمية مشـفرة"، وهي بمثابة سـلعة افتراضـية يجري تداولها عبر المنصات الإلكترونية.

يترتب على هذا التكييف عدة إشكاليات، أهمها: إذا كانت العملة سلعة وليست نقوداً، فإن قبولها كوفاء للالتزامات النقدية يظل محل شـــك، فهي تفتقر إلى القوة الإلزامية (القانونية) التي تتمتع بها العملة التقليدية. وبالتالي، فإن استخدامها قد يعرضها لآثار قانونية مختلفة عن تلك المرتبطة بالعملات الرسمية.

ثالثاً: الرأي الثالث: اعتبارها نقوداً ائتمانية (افتراضية)[2]

ينطلق هذا الرأي من فكرة أن النقود الورقية نفسها هي في الأصل مجرد نقود ائتمانية، لا تغطيها قيمة ذاتية، بل تقوم على الثقة في الجهة المصـدرة (الدولة). وبالقياس على ذلك، فإن العملات الرقمية هي أيضـاً نقود ائتمانية، لكن الثقة هنا لا تمنحها دولة، بل يمنحها المسـتخدمون للشـبكة المشـفرة والتقنية التي تقوم عليها (البلوكشـين). فالعملة الرقمية، مثل الدينار او الدولار أو اليورو، لا تسـاوي شـيئاً في ذاتها (كقطعة ورق أو كود برمجي)، ولكن قيمتها تنبع من الثقة الجماعية بها وقبول الناس لها كوسيلة للتبادل.

رابعاً: الرأي الرابع: النظرية الوسطية (الشيء المادي غير الملموس)[3]

يحاول هذا الرأي تجاوز الانقسـام الحاد بين النقود والسـلعة، ويذهب إلى أن العملات الرقمية تمثل "شـيئاً" له وجود قانوني، لكنه ليس نقوداً ولا سـلعة مادية بالمعنى التقليدي. ويصـفها بأنها "شـيء مادي غير ملموس" (أو منقول معنوي)، أي أنها قيمة لها كيان قانوني مسـتقل يمكن التعامل بها وامتلاكها، شـأنها شـأن الأصـول غير الملموسة الأخرى كحقوق الملكية الفكرية أو الأوراق المالية.

---

[1] شطا، منصور علي منصور: العملات الافتراضية، المقومات، الخصائص، التداعيات وآفاق المستقبل، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط، العدد السادس يوليو - ٢٠٢٢ ، ص١٢٤٣ وما بعدها,

[2] عفيفي حسن، د.محمود عفيفي: النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٣٨، ٢٠٢٢، ص٣٧٣ وما بعدها.

[3] موسى ،علي فضالة ، الطبيعة القانونية للعملات الرقمية الافتراضية، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) لدراسات القانونية، كلية القانون، العدد الخامس/حزيران/٢٠٢٣، ص٤٤.

ويشـــترط هذا الرأي لاعتبارها كذلك توافر ضـــوابط معينة تمكن من ضـــبط التعامل بها، مثل إمكانية حيازتها (بمعنى الســيطرة عليها عبر المفاتيح الخاصـــة) والتعاقد عليها والتصـــرف فيها. فإذا توافرت هذه الضـــوابط، أصـبحت محلاً صـالحاً للالتزام والحقوق، مما يسـمح بإدراجها ضـمن نطاق التعاملات القانونية.و التأكيد على ضـرورة وضـع ضـوابط تنظيمية لها. وذلك لأن هذا الرأي يتسـم بالمرونة الكافية لاسـتيعاب الخصـائص التقنية الفريدة لهذه العملات، ويتجنب في الوقت ذاته الخلط بينها وبين العملات القانونية التي تصـــدرها الدول، أو اختزالها في كونها مجرد سـلع. فهو يفتح المجال لتطوير قواعد قانونية خاصـة تنظم هذه الظاهرة المسـتجدة بما يتناسب مع طبيعتها الهجينة.

وقد ذهب القضاء النيوزلندي الى ذلك في قضية Ruscoe ضد Cryptopia Limited (الصادرة عن المحكمة العليا في نيوزيلندا بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٠، تم الفصـــل في نزاع قانوني هام نشـــب بعد اختراق منصـــة تداول العملات المشـفرة "كربتوبيا" وسـرقة ما قيمته ٣٠ مليون دولار نيوزيلندي من العملات، مما أدى إلى تصـفية الشـــركة وترك أصـــول رقمية بقيمة ١٧٠ مليون دولار موضـــع خلاف حول ملكيتها بين الدائنين وأصـــحاب الحسابات. وخلصت المحكمة إلى أن العملات المشفرة تُعتبر "ملكية غير ملموسة" بموجب القانون، مستندة إلى المعايير الكلاســـيكية للملكية (قابلة للتحديد، وقابلة للتعريف من قبل الغير، وقابلة للحيازة من قبل الغير، ولها درجة من الثبات)، ورافضةً الحجج التي تعتبرها مجرد معلومات غير قابلة للملكية[1].

الفرع الثاني

تصور مقترح لطبيعة القانونية للأصول الرقمية

يتضـح مما تقدم أن الأصـول الرقمية تتسـم بطبيعة قانونية واقتصـادية مزدوجة، تجعلها في مرحلة انتقالية بين كونها أموالاً منقولة أو حقوقاً غير مادية. وهذا الواقع يسـتلزم تدخلاً تشـريعياً دقيقاً لوضـع إطار قانوني خاص ينظم حقوق الملكية الرقمية، ويحدد آليات تداولها وحمايتها من المخاطر والاحتيال، مع وضـــع قواعد واضـــحة للمسؤولية المدنية والجنائية في حالات التعدي أو التلاعب بهذه الأصـول ومن جانبنا نميل الى اعتبار الأصـول الرقمية "أموالاً غير مادية" أو "منقولات معنوية" ذات طبيعة خاصـــة، تجمع بين خصـــائص الملكية التقليدية والحقوق الرقمية، وذلك للأسباب التالية:

- لا يمكن حصـرها في الملكية الخاصـة التقليدية بشـكل مطلق، لأن وجودها الرقمي يجعل الحيازة المادية فيها مستحيلة، وإن كانت السجلات المشفرة تؤدي وظيفة مشابهة للحيازة.

- لا يمكن قصـرها على أنها مجرد حق عيني، لأنها قابلة للتداول ولها قيمة مالية مسـتقلة بذاتها، كما أن مالكها يتمتع بسلطات أوسع من مجرد "الانتفاع الرقمي".

والاعتراف بالوظيفة الاقتصـادية إذ تؤدي وظيفة النقود (كوسـيلة للتبادل) ووظيفة الأصـول الاسـتثمارية (كوعاء لحفظ القيمة)، وهذا يقرّبها من مفهوم "المال" بالمعنى الاقتصـادي والقانوني الواسـع. و القابلية للتداول والتعامل: يمكن رهنها وبيعها ووهبتها، وهذا يجعلها تخضـــع لأحكام "الأموال" في القانون التجاري، خاصـــة فيما يتعلق بالتداول والتعامل. وخصوصية الوجود الرقمي: وجودها على سجلات البلوكشين المشفرة يمنحها خصوصية لا

[1] ruscoe v cryptopia ltd https://www.grantthornton.co.nz/globalassets/1.-member-firms/new-zealand/pdfs/cryptopia/civ-2019-409-000544---ruscoe-and-moore-v-cryptopia-limited-in-liquidation.pdf تاريخ الزيارة 2026-1-1.

تنطبق على الأموال التقليدية، مما يستدعي وضع قواعد خاصة بها، ولكن دون إخراجها بالكامل من دائرة الأموال[1].

وبالنظر للتطور التشريعي المقارن للعديد من التشريعات الحديثة (مثل بعض قوانين دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج) تتجه إلى تنظيم الأصول الرقمية كفئة مستقلة ضمن الأموال، أو كأدوات استثمارية تخضع لرقابة هيئات الأسواق المالية، مما يعترف بوجودها كـ"أصل مالي" دون الدخول في نقاش التكييف التقليدي[2]. لذا فهي تحتاج الى تطوير تشريعات خاصة تعترف بطبيعتها المزدوجة وتضع لها أحكاماً تلائم خصوصيتها التقنية.

فالأصول الرقمية هي عناصر ذات قيمة مادية يمكن امتلاكها وجمعها والبعض منها قابل للتداول أو الاستثمار فيها بشكل آمن عبر الإنترنت كالعملات الرقمية (البيتكوين والايثريوم) . ويمكن أن تكون هذه الأصول عناصر رقمية ذات قيمة مادية وعاطفية، مثل الصور والوصايا والقروض. كما يمكن أن تكون أيضًا حقوقًا رقمية على أشياء مادية، مثل اللوحات الزيتية والمنازل. ويمكن تبادل أصول رقمية أخرى بشكل آمن عبر الإنترنت كوسيلة دفع، من شخص لآخر، دون الحاجة إلى وساطة البنوك أو الحكومات. يُعد البيتكوين أشهر هذه الأصول، ولكن هناك العديد من الأصول الأخرى. تختلف الأصول الرقمية في بنيتها، ولكن هناك مبادئ مشتركة تشترك فيها معظمها. على سبيل المثال، يتم تحويل سند ملكية منزل إلى أصل رقمي عن طريق إنشاء نسخة رقمية منه، تُسمى حينها رمزًا. يُخزن هذا الرمز في سجل رقمي، يُسمى سلسلة الكتل (البلوك تشين)، والذي يتتبع الملكية والمعاملات. الكتلة هي مجموعة من المعاملات، مُجمعة في سلسلة. تتراكم المعاملات في الأصول الرقمية في كتلة من خلال عملية تُسمى التحقق أو التعدين. تضمن عملية التحقق من صحة كل معاملة من خلال التحقق من صحتها ودمجها في كتلة[3].

ظهور الأصول الرقمية ونخص بالذكر منها العملات الرقمية يُمثل أداة محورية في الاقتصاد المعلوماتي وتحول جذري في النماذج الاقتصادية العالمية، مما يستوجب فحصاً قانونياً دقيقاً. تشمل هذه الأصول - التي تتكون من العملات المشفرة، والأوراق المالية المميزة، والحقوق القائمة على تقنية البلوك تشين - أنماطاً معاملاتية مبتكرة تتجاوز هياكل السوق التقليدية، حيث تعمل ضمن أنظمة بيئية لا مركزية تحكمها بروتوكولات تشفيرية. يشكل انتشارها تحدياً للفئات القانونية الأساسية القائمة على المادية والحوكمة المركزية، مما يكشف عن التناقضات النظامية بين الابتكار التكنولوجي المتسارع والأطر المعيارية الثابتة[4].

ذلك يشكل حالة من الغموض المحيط بطبيعتها القانونية فبينما تُظهر هذه الأصول أهمية اقتصادية كلية متزايدة من خلال تكوين رأس المال، وتحويلات الأموال عبر الحدود، ومنصات التمويل اللامركزي، يظل تصنيفها القانوني محل خلاف .

يستدعي التصنيف القانوني الدقيق للأصول الرقمية تحليلاً متعدد الأبعاد لعناصرها المكونة، تظهر الأصول الرقمية ككيانات غير متجانسة تشمل على سبيل المثال العملات المشفرة، الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، كل منها يجسد سمات وظيفية وقانونية مميزة. تعمل العملات المشفرة كوسائط تبادل لا مركزية،

---

[1] Bahadin Faqe Ahmad Aziz , Rebwar Maghdid Mahmood,op.cit,p.422.

[2] من تلك التشريعات قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية الإماراتي.

[3] Understanding Digital Assets , available at https://fa.wellsfargoadvisors.com/michael-bock/mediahandler/media/702304/AAA%202025%20digital_assets_intro_to_digital_assets%20PM-07232026-7560029.1.1.pdf access at 2026-1-25.

[4] Svetlana V. Muradyan,op.cit,p.127.

تتحدى احتكارات العملات الورقية عبر آليات التحقق التشفيرية. تقدم الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) ندرة في البيئات الرقمية من خلال ربط التفرد ببيانات وصفية تم التحقق منها عبر سلسلة الكتل (blockchain)، مما يعيد تعريف مفاهيم الملكية في المجالات غير الملموسة[1].

أساس هويتها القانونية هو الركيزة التكنولوجية التي لا يمكن اختزالها – معماريات سلسلة الكتل أو الدفاتر الموزعة – التي تفرض قيودًا هيكلية غير موجودة في نظم الملكية المادية. يولد هذا الاعتماد على البنية التحتية وظيفة مزدوجة: تعمل الأصول الرقمية كحاملة للقيمة الاقتصادية وكرموز بيانات مؤمنة تشفيريًا في نفس الوقت. يعطل وجودها غير المادي إطار حيازة الجسم المادي في عقائد الملكية في القانون المدني، مما يجعل مفاهيم السيطرة المادية والنقل التقليدية غير قابلة للتطبيق. يمتد تحول النموذج إلى القابلية للبرمجة، حيث تنفذ العقود الذكية الالتزامات المحددة مسبقًا بشكل مستقل، مما يزيل الفاصل الزمني بين تكوين الاتفاق والأداء الذي يدعم نظرية العقد الكلاسيكية[2].

وتنشأ مفارقة محورية من التفاعل بين الوظيفة الاقتصادية والبنية التكنولوجية فلا تستمد الأصول الرقمية قيمتها التبادلية من إجماع السوق فحسب، بل أيضاً من البروتوكولات التشفيرية الثابتة التي تحكم إنشاءها وتداولها. وهذا الثنائي يهزّم التمييز القانوني التقليدي بين أصل القيمة والشكل التمثيلي لها. وتتعمق الإشكالية عند دراسة الأصول المستقلة اللامركزية التي تحكمها العقود الذكية ذاتية التنفيذ، والتي تتحدى بدورها نظريات الشخصية القانونية المُمركَزة حول الإنسان. فتشغيل هذه الأصول عبر هياكل حوكمة خوارزمية تخلو من الأشخاص القانونيين التقليديين يثير إشكاليات عميقة حول إسناد المسؤولية و مفهوم الإرادة ذاته في التصرفات القانونية[3].

نمو أسواق الأصول الرقمية (مثل العملات المشفرة) يتطلب قوانين جديدة لا تكتفي برد الفعل، بل تُنشئ أنظمة حوكمة مرنة وقابلة للتكيّف داخل القانون نفسه.المفتاح هو وضع تعريفات لا ترتبط بتقنية محددة، بحيث تستوعب التطورات التكنولوجية السريعة دون أن تفقد القانون تماسكه. هذه التعريفات يجب ألا تربط التنظيم بمواصفات تقنية قديمة سريعة الزوال، بل تركز على الوظيفة الأساسية: قدرة الأصل على نقل القيمة، وإمكانية التحقق منه بتقنية التشفير، وآليات الاتفاق ضمن الشبكة هذه المعايير تلتقط جوهر الأصول الرقمية بغض النظر عن التقنية التفصيلية المستخدمة فيها.

يظهر ضرورة اعتماد نموذج حوكمة متعدد الطبقات لموازنة التشغيل الآلي للنظم البرمجية (الخوارزمي) مع الرقابة القانونية. مما يضمن عمل العقود الذكية داخل الحدود التي يرسمها القانون يعتمد نجاح هذا النموذج على وضع معايير تسمح للقضاء بالتواصل مع بروتوكولات سلاسل الكتل (البلوك تشين)، حتى تتمكن المحاكم من مراجعة عمليات العقود الذكية دون المساس بأمن الشبكة. وهذا يتطلب تعاونًا وثيقًا بين المشرّعين وخبراء التشفير والسلطات القضائية. بالتوازي مع التحديث التشريعي، يجب تطوير المؤسسات نفسها. فمثلاً، إنشاء سجلات حكومية متخصصة لتسجيل الأصول الرقمية من شأنه إضفاء اليقين القانوني على المعاملات المسجّلة على سلاسل الكتل، من خلال الاعتراف القانوني بحقوق الملكية المستندة إليها. وفي الوقت نفسه، يمكن التصديق

[1] Huo Peilin, THE LEGAL NATURE OF DIGITAL ASSETS AND THE PROBLEMS OF THEIR CIRCULATION IN THE INFORMATION ECONOMY,p.16 available at https://cyberleninka.ru/article/n/the-legal-nature-of-digital-assets-and-the-problems-of-their-circulation-in-the-information-economy access at 2026-1-5.

[2] Huo Peilin,op.cit,p.17.

[3] Huo Peilin, op.cit, p.18.

على اتفاقيات دولية للاعتراف المتبادل بالحقوق المسجلة على البلوك تشين عبر الحدود، لتقليل التنازع القانوني بين الدول.

لذلك تواجه الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم صعوبة في تعريف الأصول الرقمية والعملات المشفرة نظرًا لطبيعتها الهجينة - فهي جزء منها عملة، وجزء منها سلعة، وجزء منها أوراق مالية. ومع انتشار هذه الأصول، يُؤدي عدم توحيد طريقة التعامل معها إلى ثغرات ومخاطر تنظيمية، مما يستلزم نماذج تكيفية قادرة على الاستجابة للابتكار التكنولوجي مع حماية المشاركين في السوق[1].

ويُظهر تطبيق نظرية حقوق الملكية التقليدية قصوراً جلياً عند التعامل مع أصول تفتقر إلى الوجود المادي، وذلك لأن هذه النظريات صُممت أساساً لتنظيم العلاقات المتعلقة بالأشياء الملموسة التي يمكن رؤيتها ولمسها والتحكم فيها مادياً. فعندما نتحدث عن الأصول الرقمية القائمة على تقنية البلوكتشين، نجد أنها تتجاوز المفاهيم الكلاسيكية للحيازة والانتقال التي قامت عليها النظم القانونية لعقود طويلة. فالحيازة في المفهوم التقليدي تعني السيطرة المادية على الشيء، وهو أمر غير ممكن مع الأصول الرقمية حيث تتحقق الملكية عبر امتلاك مفتاح خاص يمثل سجلاً مشفراً على شبكة لامركزية. كما أن انتقال الملكية في القانون التقليدي يتم بتسليم الشيء المادي أو بالتسجيل لدى سلطة مركزية، بينما تنتقل الأصول الرقمية بمجرد تسجيل المعاملة على البلوكتشين دون أي إجراءات مادية أو تدخل وسيط.

وتواجه أنظمة القانون المدني على وجه الخصوص، وهي الأنظمة القائمة على مبدأ الحصرية القانونية الذي يحصر أنواع الملكية في تصنيفات محددة ومغلقة، تحديات استثنائية عند محاولتها استيعاب هذه الظاهرة الجديدة. فهذه الأنظمة تعرف عادة ثلاثة أنواع من الملكية: المنقولات وهي الأشياء المادية القابلة للنقل، والعقارات وهي الأرض وما يلحق بها، والحقوق المعنوية مثل براءات الاختراع وحقوق المؤلف التي تحمي الإبداع الفكري. إلا أن الأصول الرقمية تقوّض هذه التصنيفات القانونية الصارمة تماماً، فهي ليست منقولات لانعدام ماديتها، وليست عقارات بطبيعتها، وليست حقوقاً معنوية تقليدية لأنها غالباً ما تمثل قيمة مالية أو استثمارية بحتة ولا تحمي إبداعاً فكرياً بالمعنى المتعارف عليه. ويعود هذا التقويض إلى عاملين رئيسيين يتميز بهما الأصول الرقمية، أولهما قابليتها للبرمجة التي تمكنها من تنفيذ وظائف معقدة والتصرف بذكاء يتجاوز خصائص الأشياء التقليدية، وثانيهما طبيعتها غير المادية التي تجعلها موجودة في عالم رقمي موازٍ لا يخضع لمنطق الحيازة المادية أو المكان الجغرافي. وهكذا تخلق الأصول الرقمية فجوة قانونية عميقة، حيث توجد أشكال جديدة من الملكية لا تجد لها مكاناً في التصنيفات التقليدية، مما يفرض على القضاء والتشريعات إعادة النظر في المفاهيم الراسخة واستحداث أطر قانونية مبتكرة قادرة على مواكبة هذا الواقع الرقمي المتطور.

[1] Akinsuru Adedoyin, Iseoluwa Oluwaseun, The Legal Status of Digital Assets and Cryptocurrencies: Adaptive Regulatory Models, available at https://www.researchgate.net/publication/387970790_The_Legal_Status_of_Digital_Assets_and_Cryptocurrencies_Adaptive_Regulatory_Models, access at 2026-1-24.

المطلب الثاني

نطاق الملكية والحقوق المرتبطة بالأصول الرقمية

الأصل الرقمي هو أي عنصر نصي أو أداة مُنسقة بصيغة ثنائية، بما في ذلك حقوق الوصول. أحد الأسباب الرئيسية لتصنيف حتى أبسط الملفات المخزنة على جهاز كمبيوتر كأصل رقمي هو إمكانية استخدامه المتكرر وقيمته طويلة الأجل، على غرار الأصول المادية التقليدية. لا تقتصر ملكية الأصول الرقمية على مُنشئيها، بل يمكن نقلها أو ترخيصها أو مشاركتها، مما يميزها كفئة جديدة من الأشياء ذات الأهمية القانونية في الاقتصاد الرقمي. يُعرّف قاموس أكسفورد الأصل الرقمي بأنه "عنصر يتضمن الحق في استخدام نص أو أدوات بصيغة رقمية". تشمل هذه الأصول الأعمال النصية (المقالات، منشورات المدونات، المستندات، قواعد البيانات) بالإضافة إلى مواد الوسائط المتعددة (الصور، مقاطع الفيديو، الرسوم المتحركة، الملفات الصوتية، وغيرها من المحتويات الرقمية). كما تُقدم منصات الذكاء الاصطناعي تعريفات عملية. على سبيل المثال، يُعرّف موقع ChatGPT الأصل الرقمي بأنه "أي شكل من أشكال المحتوى أو المعلومات الموجودة بصيغة رقمية ولها قيمة معينة".[1] ويؤكد هذا التعريف على خاصيتين أساسيتين: ١. غير ملموس - يوجد الأصل حصريًا بصيغة رقمية ولا يمكن لمسه ماديًا؛ ٢. القيمة - يجب أن يمتلك قيمة اقتصادية أو شخصية كافية تجعله سلعة محتملة للتجارة أو النقل. وبالمثل، يذكر موقع Investopedia أن الأصل الرقمي هو "أي شيء يتم إنشاؤه وتخزينه رقميًا، ويمكن التعرف عليه، ويمتلك مستوى مناسبًا من القيمة"[2]. ويشمل هذا التعريف الواسع نطاقًا واسعًا من الأشياء - من المخطوطات والوثائق وقواعد البيانات إلى العملات المشفرة والرموز - وكلها تشترك في السمات الرئيسية للوجود الرقمي وإمكانية التعرف عليها وقيمتها[3].

في ضوء ما سبق سنبحث في هذا المطلب عن الحقوق التي تخولها ملكية الأصول الرقمية والية انتقالها و التحديات القانونية التي تواجه تنظيم الأصول الرقمية .

الفرع الاول

الحقوق التي تخولها الأصول الرقمية وانتقالها

اولا: الاستعمال والاستغلال والتصرف

يُعتبر حق الملكية أصل الحقوق العينية وأوسعها نطاقًا، بل هو جوهر هذه الحقوق جميعًا؛ فمن يملك شيئًا تكون له عليه ثلاث سلطات رئيسية: حق الاستعمال، وحق الاستغلال، وحق التصرف. يستجمع بذلك كافة السلطات التي يمنحها القانون للشخص تجاه الشيء[4]، ويظل هذا المفهوم راسخًا حتى لو تعاقبت العصور وتطورت

[1] https://chatgpt.com/ access at 2026-3-17.

[2] https://www.investopedia.com/ access at 2026-3-17.

[3] ololiddinova Dilara Zovki kizi,THE CONCEPT OF DIGITAL ASSETS AND THEIR LEGAL ASPECTS, American Journal of Business Management, Economics and Banking, Volume 41, October-2025,P.66.

[4] الذنون، د.حسن علي ، شرح القانون المدني، الحقوق العينية الاصلية، شركة الرابطة للطبع والنشر، بغداد، ١٩٥٤،ص٢٥.

التصـورات. تتجسـد الصـورة التقليدية للملكية في ارتباطها بالموارد المادية كالعقارات والأراضـي والثروات الطبيعية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، باعتبارها السبيل الأساسي للتمتع بهذه الموارد[1] .

انطلاقاً من التكييف القانوني للرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) باعتبارها أصـولاً رقمية تثبت ملكية قانونية رقميَّة -حيث تأكد استحالة وصفها بالملكية المادية أو المعنوية بالمعنى التقليدي- أصبح من الضروري تطوير مفهوم قانوني دقيق لكيفية إخضـاع هذه الأصـول الجديدة للقواعد القانونية التقليدية. ومن أبرز الإشـكالات التي تطرح نفسـها في هذا المقام: إمكانية تكييف العقود التي ترد على تمكين الغير من الانتفاع بهذه الأصـول الرقمية وصفاً بأنها عقد إيجار[2].

يمكن القول -بوصف ذلك قاعدة عامة- إن عقد الإيجار يرد على جميع الأشياء، إلا ما تعارض مع طبيعتها. يقوم هذا العقد على فكرة تمكين المسـتأجر من الانتفاع بالشـيء ثم رده بذاته عند نهاية مدة العقد[3]. ويسـتجمع عقد الإيجار مجموعة من الخصـائص التي تمكن القاضـي من تحديد الوصـف القانوني لاتفاق الأطراف وفقاً للنموذج المحدد قانوناً، وهذه الخصائص[4] هي:

١. عقد رضـائي: يخضـع في انعقاده وانقضـائه لمبدأ سلطان الإرادة، مع مراعاة القيود التي يفرضـها القانون في حدودها.

٢. محل العقد: يرد على الانتفاع، ومن ثم يستلزم أن يكون محل الإيجار من الأشياء غير القابلة للاستهلاك.

٣. عقد مؤقت: تُعد المدة عنصراً جوهرياً فيه.

٤. عقد ملزم للجانبين.

٥. عقد إدارة وليس تصرف: يقتصر على تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين دون نقل ملكيتها.

عند تطبيق هذه الخصـائص على إيجار الأصـول الافتراضـية (NFTs) يمكن القول -كقاعدة عامة- بإمكانية خضوع هذه الأصول للتأجير رغم طبيعتها الرقمية، وذلك للأسباب الآتية:

توافر العناصر الأساسية: تستجمع هذه الأصول خصائص إيجار الأصول التقليدية، من حيث الانتفاع بالأصل الافتراضي خلال مدة محددة، مع الالتزام بإعادة ذات الأصل الرقمي عند نهاية العقد.

تحقق شروط المحل: تتحقق فيها فكرة الانتفاع بغير استهلاك، مما يجعلها محلاً صالحاً لعقد الإيجار.

---

[1] عبد العزيزخليل، د.يوسف عنتريوسف ، ايجار الاصول الافتراضية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد٤٩، ٢٠٢٥، ص٣٦٩٣.

[2] عبد العزيزخليل، د.يوسف عنتريوسف ، مصدرسابق،ص٣٧٢٠- ٣٧٢١.

[3] د.سعيد مبارك، د.طه الملا حويش، د.صاحب عبيد الفتلاوي، الموجز في العقود المسماة، البيع الايجار المقاولة،العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، دون ذكر سنة النشر،ص١٨٨. زمن فوزي كاطع: نطاق سلطة القاضي المدني في تقدير صحة الأدلة الكتابية في الدعوى، دراسة مقارنة،مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الرابع عشر ، المجلد الثاني،٢٠٢٦، ص٣٣٤.

[4] د.سعيد مبارك، د.طه الملا حويش، د.صاحب عبيد الفتلاوي، مصدر سابق، ص ١٩٠ ومابعدها.

إلا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، بل تختلف باختلاف الأصل الافتراضي محل العقد، وذلك على النحو الآتي[1]:

الحالة الأولى: NFTs غير مرتبطة بأصول مادية أو معنوية

إذا تعلق الأمر برموز غير قابلة للاستبدال (NFTs) غير مرتبطة بأصول مادية أو معنوية، أمكن تأجيرها. وفي هذه الحالة، يستطيع المستأجر الانتفاع بالحقوق الرقمية للأصل خلال المدة المحددة في العقد، مع ضمان إمكانية إعادة الأصل الرقمي بذاته كما كان، دون المساس بقيمته الأصلية.

الحالة الثانية: NFTs مرتبطة بحقوق مادية أو معنوية (كالملكية الفكرية، او اموال منقولة او عقارية)

إذا تعلق الأمر برموز غير قابلة للاستبدال (NFTs) مرتبطة بحقوق مادية أو معنوية -مثل حقوق الملكية الفكرية في منتج مادي- فإن عقد الإيجار سيكون مقيداً -بحسب الأصل- بالحقوق الرقمية المتعلقة باستخدام أو استغلال الأصل الافتراضي وحده، دون أن يمتد ليشمل الحقوق المتعلقة بالأصل المادي أو المعنوي المرتبط به.

ثانيا : انتقال ملكية الأصول الرقمية (الميراث نموذجا)

يُعرّف الميراث بأنه ما يخلّفه الإنسان من أموال أو حقوق مادية أو معنوية. ويعتبر الميراث من العادات الإنسانية الرئيسة المتوارثة في المجتمعات المختلفة. وقد أفردت معظم الديانات والشرائع قوانين تنظمه، وهي تختلف باختلاف الأديان والمعتقدات، ولقد وضعت العديد من الأنظمة القانونية قوانين منظمة للميراث، تختلف باختلاف المجتمعات وثقافاتها والشعوب المعنية بها. وقد وضع الإسلام أسس الميراث وقواعده التي ما زالت تُطبق إلى يومنا هذا دون الحاجة إلى تعديل، حيث إن أحكام الميراث في الإسلام صالحة لكل زمان ومكان[2].

بقي الميراث في ظل العديد من العصور قائماً على الأموال والمنقولات والعقارات، ومع التطور المستمر لحياة الإنسان أصبح من الممكن توريث حقوق الملكية الفكرية ونقصد المرتبط بالحق المالي لهذه الحقوق وبعض الحقوق الادبية غير المتعلقة بشخص المؤلف او المخترع. واستمر تطور الإنسان حتى وصلنا إلى عصرنا الحالي الذي نعيشه، وهو عصر الثورة الرقمية، فأصبح لدينا ممتلكات ومحتويات رقمية للأشخاص، سواء كانوا أشخاصاً معنويين أو طبيعيين، تتضمن من مواد مكتوبة أو مصورة أو مسموعة وغيرها، وما ينشرونه أو يبثونه أو يحتفظون به على المنصات المختلفة، وما تحظى به من متابعات ومشاهدات، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التساؤلات القانونية أو المنطقية والإنسانية حيال ما يحدث لهذه المحتويات والممتلكات الرقمية عند وفاة صاحبها، وكيفية إدارة حساباته بعد وفاته، وما هي الممتلكات والمحتويات الرقمية التي يمكن تصنيفها على أنها تركة المتوفى الرقمية[3].

يقصد بالوفاة الرقمية توقف الفرد عن استخدام تطبيقاته وحساباته الإلكترونية، سواء كان ذلك بسبب وفاته الفعلية، أو إصابته بعارض صحي (جسدي أو عقلي) يحول دون قدرته على استخدام هذه الحسابات والتطبيقات.

---

[1] د.يوسف عنتريوسف عبد العزيزخليل،مصدر سابق، ص٣٧٢٠- ٣٧٢١.

[2] اسماعيل انس الكيلاني، الحسابات والأصول الرقمية بين التوريث والإنهاء، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص١.

[3] الكيلاني، اسماعيل انس ، مصدر سابق، ص١.

وبمعنى آخر، هي انتهاء الوجود النشط للشخص على شبكة الإنترنت وتجمّد حساباته الرقمية بعد وفاته أو فقدانه الأهلية للاستخدام[1].

إذ تُعد البيانات والمعلومات التي يتركها الافراد خلفهم على شبكة الإنترنت بمثابة ملخصٍ رقمي لتجاربهم وحياتهم الشخصية. بل إن البعض وصفها بأنها "الروح الرقمية" للإنسان. هذا المفهوم يثير تساؤلاً جوهرياً حول مصير هذه الروح الرقمية بعد وفاة صاحبها: هل نرغب حقاً في الحفاظ عليها واستبقائها كإرثٍ رقمي، أم أن خصوصيتها تستدعي طمسها وإنهاءها؟

أسفر الجدال حول الميراث الرقمي عن تيارين فكريين رئيسيين[2]:

أولاً: المدرسة الوثائقية
ترى هذه المدرسة ضرورة الحفاظ على الأصول الرقمية للشخص المتوفى، سواء من حيث قيمتها المادية أو المعنوية. ففي الجانب المادي، تُعد الحسابات الرقمية ذات العائد المالي (كحسابات اليوتيوب وفيسبوك المدرة للدخل) جزءاً من التركة يجب أن ينتقل للورثة. أما الأصول ذات القيمة المعنوية فقط، فيمكن الاحتفاظ بها لفترة زمنية محدودة مع إتاحة وصول الورثة إليها ونسخها. وترى المدرسة أيضاً قيمة أرشيفية لهذه البيانات في مجالات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع.

ثانياً: المدرسة الإلغائية
تتبنى هذه المدرسة مبدأ إلغاء جميع الأصول الرقمية للمتوفى، إما فور وفاته أو بعد فترة زمنية محددة. يستند أصحاب هذا الرأي إلى فكرة أن للإنترنت طاقة استيعابية محدودة، ويجب ألا يمتلئ ببيانات الموتى. كما يطرحون مفهوم "الحق في النسيان"، الذي يعني أن للإنسان الحق في أن تطوى صفحاته الرقمية بعد وفاته. وقد اكتسب هذا المفهوم دعماً قضائياً؛ ففي مايو ٢٠١٤، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لصالح مواطن إسباني ضد شركة جوجل، وألزمت الشركة بحذف محتوى قديم يتعلق بافلاسه، مما عزز مبدأ الحق في النسيان رقمياً[3].

في مستهل التعامل مع الميراث الرقمي على المستوى الأمريكي، اعتمدت الولايات بشكل أساسي على العقود المبرمة بين مقدمي الخدمات الرقمية والمستخدمين لتنظيم مصير الحسابات والمحتوى الرقمي بعد الوفاة. بيد أن هذه العقود سرعان ما أظهرت قصورًا في معالجة الإشكاليات القانونية المستجدة، مما دفع الولايات إلى التدخل التشريعي المنظم[4].

---

[1] الكيلاني، اسماعيل انس: مصدر سابق، ص١٣.

[2] الكيلاني، اسماعيل انس: مصدر سابق، ص١٦.

[3] https://blogs.lse.ac.uk/medialse/2014/05/13/european-court-rules-against-google-in-favour-of-right-to-be-forgotten/ access at 2026-3-17.

[4] Death and the Internet: What Happens to Your Digital Assets When You Die? available at https://www.luc.edu/digitalethics/researchinitiatives/essays/archive/2016/deathandtheinternetwhathappenstoyourdigitalassetswhenyoudie/ access at 2026-3-17.

حتى الآن، أصدرت اثنتان وثلاثون ولاية أمريكية قوانين خاصة تهدف إلى حماية وتنظيم التركة الرقمية للأفراد والمؤسسات. وقد منحت هذه القوانين الورثة أو المستحقين الحق في الوصول إلى الحسابات الرقمية، واستنساخ أو نقل المعلومات والبيانات والمحتوى الرقمي، بالإضافة إلى صلاحية إدارتها بعد وفاة صاحبها[1].

تُعد ولاية ديلاوير رائدة في هذا المجال، حيث كانت أول ولاية تصدر تشريعًا متكاملًا تحت مسمى "قانون الوصول الائتماني للأصول والحسابات الرقمية" (Fiduciary Access to Digital Assets and Digital Accounts - HB ٣٤٥). وقد حذت ولايات أخرى حذوها في سن تشريعات مماثلة تحدد حقوق الورثة في المحتوى الرقمي[2].

لم تقتصر هذه القوانين على تنظيم حالات الوفاة فحسب، بل امتد نطاقها ليشمل حالات العجز أو الغياب القسري. ففي المادة (١٢) من قانون ديلاوير، وُسع نطاق السريان ليشمل التركة الرقمية للمتوفى، والمحتوى الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقات الدائمة—سواء كانت عقلية أو جسدية—بالإضافة إلى ما يخلفه الموظفون أو المدراء من محتوى رقمي بعد ترك العمل. وقد تبنت العديد من الولايات هذا النطاق الموضوعي والشخصي نفسه[3]

فاذن قضايا الميراث والملكية لمواقع التواصل الاجتماعي تحديًا قانونيًا ناشئًا. حاليًا، لا تُنظّم منصات مثل فيسبوك وتويتر عملية توريث حسابات المستخدمين بشكل كافٍ. ومن القضايا الصادرة في هذا الإطار ما قضت به محكمة برلين المحلية بوجوب منح فيسبوك ورثة المستخدم المتوفى حق الوصول إلى حسابه على فيسبوك (محكمة برلين المحلية، حكم بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٧، رقم ٢٠ O ١٥/١٧٢). إلا أن محكمة الاستئناف في برلين نقضت هذا الحكم في نهاية مايو/أيار ٢٠١٧ (محكمة الاستئناف، حكم بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٣١، رقم ٢١ U ١٦/٩). ثم نقضت المحكمة الاتحادية الألمانية هذا الحكم بدورها (المحكمة الاتحادية العليا، حكم بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٢، رقم III ZR ١٧/١٨٣)، وقضت بوجوب منح فيسبوك ورثة المستخدم المتوفى حق الوصول الكامل إلى حسابه على فيسبوك. وقد تم تأكيد ذلك من خلال قرار نهائي صادر عن المحكمة الاتحادية العليا في عام ٢٠٢٠ (BGH, Beschluss vom 27.08.2020 – III ZB ٢٠/٣٠) والذي حددت فيه المحكمة أن الوصول الكامل يعني أكثر من مجرد تسليم محرك أقراص فلاش USB يحتوي على ملفات PDF، ولكن الوصول الكامل يعني الوصول المباشر (باستثناء الاستخدام النشط)[4] من جهة اخرى، أن حساب الشخص خاص ويمكن إغلاقه بعد وفاته. من جهة أخرى، إذا كان رصيد حساب المتوفى البنكي قابلًا للتوريث، فمن المنطقي أيضًا أن تكون الأموال الموجودة في باي بال أو بايونير أو غيرها من المحافظ الرقمية قابلة للتحويل إلى الورثة. في هذا الصدد، يبدو من الضروري الاعتراف بأن جميع أنواع الأصول - المادية منها والرقمية - يجب أن تكون قابلة للتوريث. على سبيل المثال، يمكن اعتبار الأرباح المُخزّنة في منصات العمل الحر الرقمية مثل اليوتيوب ملكية قابلة للتوريث، نظرًا لقيمتها النقدية الواضحة وإمكانية تحديد ملكيتها[5].

---

[1] ibid.

[2] Aaron Perzanowski and Jason Schultz, The End of Ownership Personal Property in the Digital Economy, The MIT Press Cambridge, Massachusetts , London, England,2016,p.29.

[3] The Delaware Code Online, available at https://delcode.delaware.gov/# access at 2026-3-17.

[4] CASE III ZR 183/17 AVAILABLE AT https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/ab7f8ed2-d869-11e9-9c4e-01aa75ed71a1/language-en access at 2026-4-14.

[5] ololiddinova Dilara Zovki kizi,OP.CIT,P.69.

الفرع الثاني

التحديات القانونية التي تواجه تنظيم الأصول الرقمية

تكتسب الأصول الرقمية أهمية متزايدة في الأنظمة القانونية الحديثة، لا سيما في سياق تطور التقنيات الرقمية والأسواق. ويمكن تصنيف التحديات التي تواجه المشهد القانوني المعاصر فيما يتعلق بالأصول الرقمية إلى ثلاث فئات رئيسية: أولاً، السعي إلى تحديد المفاهيم الأساسية للأصول الرقمية، بما في ذلك مسألة طبيعتها القانونية؛ ثانياً، الحاجة إلى مواءمة مفهوم الأصول الرقمية مع المبادئ القانونية القائمة (أو، على العكس، تكييف تلك المبادئ مع الظواهر الجديدة)؛ ثالثاً، توفير تطبيق فعال ومتسق للقواعد التي تحكم الأصول الرقمية في الممارسة القانونية[1].

الضرائب والشفافية، نظرًا لطبيعة معاملات البلوك تشين التي تُخفي هوية أصحابها، قد تُعقّد الأصول الرقمية عملية تحصيل الضرائب والرقابة المالية. ويُسهّل عدم القدرة على تتبّع كل معاملة التهرب الضريبي ويُقوّض أنظمة الإيرادات الحكومية. مخاطر الأمن السيبراني، تُعدّ الأصول الرقمية عُرضةً للاختراق غير القانوني والاحتيال وانتهاكات البيانات. ونادرًا ما يمتلك المستخدمون الأفراد الوسائل التقنية اللازمة لضمان نفس مستوى الحماية الذي توفره الجهات الحُماة المُحترفة أو المؤسسات الحكومية. لذلك، لا تخدم اللوائح التنظيمية الدولة فحسب، بل تخدم أيضًا المواطنين العاديين، لحماية ممتلكاتهم الرقمية من سوء الاستخدام والضياع[2].

مخاطر التقلب، تتسم قيمة الأصول الرقمية بتقلبات شديدة، أي أن سعرها قد ينخفض أو يرتفع بسرعة في أي وقت، بما في ذلك خلال يوم واحد ولذلك، تُعتبر الاستثمارات في الأصول الرقمية استثمارات عالية المخاطر. وهناك خطر خسارة كبيرة أو كاملة عند شراء أو بيع الأصول الرقمية وقد تختلف أسعار السوق اختلافًا كبيرًا عن القيمة العادلة للشركة أو فرصة الاستثمار في حالة الأصول قليلة السيولة. وعلى الرغم من أن تقلبات الأصول الرقمية عالية جدًا وتختلف اختلافًا كبيرًا، إلا أنها قد تزداد تبعًا للتغيرات والإنجازات التكنولوجية، والاحتيال، والسرقة، و الهجمات الإلكترونية ، والتي لا توجد وسائل كافية للحماية القانونية ضدها من جهة أخرى، قد تؤدي التغييرات الحادة في التنظيمات القانونية إلى تفاقم تقلبات الأصول الرقمية، مما يزيد من احتمالية تحقيق أرباح وخسائر استثمارية. علاوة على ذلك، تفتقر الأصول الرقمية إلى الخبرة التاريخية مقارنة بالعملات أو السلع الأخرى كالذهب، والتي كان من الممكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت مستويات التقلبات الحالية طبيعية أم غير طبيعية[3].

مخاطر التقييم غير الصحيح إن طريقة تقييم التوكنز (الرموز الرقمية) تعتمد بشكل مباشر على نوعها. فعلى سبيل المثال، يعتمد سعر توكنز الدفع (Payment Tokens) على ديناميكيات العرض والطلب على المستوى العالمي، ولا يعتمد على طرق التقييم التقليدية المستخدمة للأوراق المالية، مما يعقد بشكل كبير تحديد قيمتها الموضوعية. العملات الرقمية موجودة فقط افتراضياً في شبكة الحاسوب وليس لها مقابل مادي؛ وبالتالي، من الصعب تحديد قيمتها، لأنها تعتمد على التوقعات والثقة في إمكانية استخدامها في عمليات الدفع المستقبلية. أما

[1] Darko Stevanović, Co-ownership and joint use of digital assets: legal implications and disputes among co-owners in the digital sphere, e-Publica Vol. 12 No. 2, November 2025, p.74.

[2] ololiddinova Dilara Zovki kizi,OP.CIT,P.69.

[3] Svetlana V. Muradyan, op.cit,p.139.

بالنسبة للتوكنز المنفعية (Utility Tokens)، فلا توجد طرق مختبرة لتقييمها على الإطلاق. بعض التوكنز المنفعية التي يتم إصدارها ليس لها قيمة جوهرية سوى إمكانية استخدامها للوصول إلى أو استخدام خدمة/منتج سيقوم المصدر بتطويره. مع العلم أنه لا يوجد ضمان بأن هذه الخدمات/المنتجات سيتم تطويرها بنجاح. أما الوضع مع تقييم توكنز الاستثمار (Investment Tokens) فهو أكثر وضوحاً. فهو يتأثر بعوامل معروفة مثل: تحليل التدفقات النقدية المخصومة، وعلاوة السيولة أو عدم السيولة اعتماداً على مدة وجود الشركة ومنصات التداول. ومع ذلك، فإن توكنز الأصول (Asset Tokens) تحمل مخاطر مرتبطة بالشركة الأساسية أو الأصل الأساسي، حيث أن العديد من الشركات التي تجمع الأموال هي شركات خاصة غير مسجلة في سوق الأسهم[1].

المخاطر التكنولوجية:إن التكنولوجيات المرتبطة بالأصول الرقمية لا تزال في مرحلة مبكرة من التطور، وهذا يعني أن هناك العديد من المخاطر غير المؤكدة التي تحيط بها. فمن ناحية، قد تؤدي الإنجازات التكنولوجية المستقبلية في مجالات مثل التشفير، أو كسر الشفرات البرمجية، أو حتى ظهور الحوسبة الكمومية[2] فائقة القوة، إلى تهديد مباشر لأمن وسلامة هذه الأصول. وفي المقابل، قد تظهر تكنولوجيات بديلة أكثر تطوراً، مما قد يجعل الأصول الرقمية الحالية أقل أهمية أو يدفعها إلى الاندثار تماماً يضاف الى ذلك ان هذه الأصول الرقمية تعمل في الأساس من خلال برمجيات مفتوحة المصدر، وهي برمجيات يمكن لأي مبرمج الاطلاع عليها أو التعديل فيها، مما يجعلها عرضة لإدخال أخطاء برمجية أثناء التطوير. والأكثر خطورة من ذلك، أن المطورين المسؤولين عن هذه البرمجيات قد يتوقفون عن العمل عليها فجأة، وربما في مرحلة حرجة للغاية تكون الشبكة فيها بأمس الحاجة إلى تحديثات أمنية، وهذا بدوره يؤدي إلى تعرض الأصول الرقمية للأعطال والانهيارات، كما يزيد بشكل كبير من مخاطر الاحتيال والسرقة والهجمات الإلكترونية[3].

الخاتمة

وإذا وصلنا إلى نهاية بحثنا في موضوع التنظيم القانوني لملكية الأصول الرقمية لا بد لنا من بيان أهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات وذلك في الفقرتين الاتيتين:

أولا: النتائج

١. يُقصد بالأصل الرقمي كل محتوى يُخزن بشكل رقمي، سواء كان هذا المحتوى متداولاً عبر الإنترنت أو محفوظاً على أجهزة رقمية محلية. وتشمل هذه الأجهزة أجهزة الكمبيوتر، والأجهزة اللوحية مثل الآيباد، ومشغلات الوسائط المحمولة، وأجهزة التخزين المختلفة، وكل جهاز قادر على حمل هذه الأصول.

---

[1] Svetlana V. Muradyan, op.cit,p.139.

[2] يقصد بـ الحوسبة الكمومية مجال متعدد التخصصات يشمل جوانب علوم الكمبيوتر والفيزياء والرياضيات التي تستخدم ميكانيكا الكم لحل المشكلات المعقدة بسرعات أكبر من الكمبيوترات التقليدية وهي قادرة على مشكلات معقدة بسرعة أكبر عن طريق التراكب الكمي وغيرها للمزيد انظر الموقع الالكتروني https://edutec4all.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٦-٣-١٢.

[3] Svetlana V. Muradyan, op.cit,p.140.

٢. يُقصد بالقيمة في الأصول الرقمية أي شيء متاح في البيئة الافتراضية، سواء كان أصلاً رقميًا تم ترميزه ليصبح ذا قيمة اقتصادية أو شخصية أو اجتماعية. فقد يكون هذا الأصل ملفًا رقميًا، أو وثيقة، أو حسابًا شخصيًا، أو عملًا فنيًا، أو مقطعًا موسيقيًا، أو أي شكل من أشكال المحتوى الرقمي الذي يرتبط بالفرد ارتباطًا شخصيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، بحيث تكون له قيمة فنية أو معنوية أو غيرها بالنسبة لذلك الفرد.

٣. بشكل أكثر تحديداً، الأصول الرقمية هي مجموع البيانات والمحتويات غير الملموسة، ومنها: الرسائل النصية والبريد الإلكتروني. الوثائق والملفات بكافة أنواعها. المحتوى الصوتي والمرئي، والصور والفيديوهات والتسجيلات. المنشورات وكل المحتوى المتداول على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، برامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها، والبرمجيات وتراخيصها، وقواعد البيانات. بيانات الدخول الشخصية مثل أسماء المستخدمين وكلمات المرور. كما تتسع دائرة هذه الأصول لتشمل القيم المالية الرقمية، مثل العملات المشفرة (كالبيتكوين والإثيريوم)، والرموز المشفرة، والألعاب الإلكترونية. وتتميز هذه الأصول جميعها بإمكانية نقلها وتداولها عبر شبكة الإنترنت، مما يجعلها ذات طبيعة متحركة وقابلة للتعامل الرقمي. اذ ان نطاق الأصول الرقمية واسع ويشمل جميع أنواع البيانات والمحتوى المخزن رقميًا، بما في ذلك الأصول المشفرة، مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وملفات الوسائط، والعناصر الافتراضية في الألعاب الإلكترونية، وأسماء نطاقات الإنترنت.

٤. تتميز هذه الأصول بأنها لها قيمة، تُخزّن رقميًا، ويمكن تحديدها بشكل فريد.ومع تزايد استخدام تقنية البلوك تشين والعقود الذكية، أصبحت الأصول الرقمية أكثر سهولة في الوصول إليها.

٥. غموض الطبيعة القانونية للأصول الرقمية. وتتطلب تنوعات الأصول الرقمية المستخدمة فيها وضع نظام تصنيفي لتحديد الأحكام القانونية الواجبة التطبيق على مختلف الأصول الرقمية.

٦. تغطي الأصول الرقمية الاصول التي تتوفر فيها سمات معينة، أبرزها: ١) أنها تتألف من بيانات مقدمة على وسائط إلكترونية؛ ٢) يمكن فصلها عن الشخص ونقلها لآخر؛ ٣) يمكن التحكم بها من قبل شخص محدد خلال فترة زمنية معينة؛ ٤) أنها قابلة للتنافس؛ ٥) أنها قابلة لإعادة الاستخدام (عدم النضوب وطويلة الأمد وغير استهلاكية). يمكن تطبيق أحكام حق الملكية (الملكية الافتراضية) على الأصول التي تستوفي هذه الخصائص، مما يضمن أعلى درجات الحماية ويصون مصالح مالكها على النحو الأمثل.

ثانيا: التوصيات

أصبحت الأصول الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الحديث وحياة الافراد. وتتطلب طبيعتها الفريدة، التي تجمع بين خصائص الملكية والحقوق غير المادية، إنشاء إطار تشريعي شامل ومرن ينظم الملكية وانتقالها والحماية المدنية والجزائية. ولكي يُصنَّف أي شيء كأصل رقمي، يجب أن يستوفي شروط أساسية:١. أن يكون موجودًا حصريًا في شكل رقمي؛ ٢. أن يكون قابلاً للملكية أو النقل. وبذلك، تحتل الأصول الرقمية مكانة متميزة في القانون المدني، منفصلة عن كل من الملكية المادية والملكية غير المادية التقليدية.

قائمة المصادر

أولا: الكتب القانونية

١. د.حسن علي الذنون، شرح القانون المدني، الحقوق العينية الاصلية، شركة الرابطة للطبع والنشر، بغداد، ١٩٥٤.

٢. محمد البشاري، العملات الرقمية المشفرة في ميزان الشرع، ط١، الأمانة العامة لهيئات ودور الإفتاء في العالم، مصر، ٢٠٢٣.

٣. د.سعيد مبارك، د.طه الملا حويش، د.صاحب عبيد الفتلاوي، الموجز في العقود المسماة، البيع الايجار المقاولة، العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، دون ذكر سنة النشر.

ثانيا: البحوث القانونية

1. أحمد محمد حسن محمد حسن، الجوانب القانونية للأصول الرقمية: دراسة مقارنة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط، ع١٠٤، ٢٠٢٤.

٢. د.حسن محمد عمر الحمراوي: انتقال ملكية الأصول الرقمية بالوفاة بين الإشكالات الشرعية والتحديات القانونية، مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد ١٥، العدد ١٥ - الرقم المسلسل للعدد ١٥اصدار فبراير ٢٠٢٤.

3. رؤى علي عطية: مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي عن حماية المستهلكين ، دراسة قانونية مقارنة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد، الرابع عشر، المجلد الثاني، ٢٠٢٦.

4. زمن فوزي كاطع: نطاق سلطة القاضي المدني في تقدير صحة الأدلة الكتابية في الدعوى، دراسة مقارنة،مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الرابع عشر ، المجلد الثاني،٢٠٢٦.

5. طالب هاشم ثجيل، حيدر عرس عفن: جريمة عرض محتوى مخل باالاداب العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، العدد الثالث عشر،المجلد ١، ٢٠٢٥.

٦. د.محمود عفيفي عفيفي حسن: النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد٣٨، ٢٠٢٢.

٧. د.مروة محمد عبد الغني: ملكية الأصول الافتراضية المشفرة، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، ع٢، ٢٠٢٤.

٨. علي فضالة موسى، الطبيعة القانونية للعملات الرقمية الافتراضية، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) لدراسات القانونية، كلية القانون، العدد الخامس/حزيران/٢٠٢٣.

٩. غفار حسين علي حمادي، تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكية في القانون الخاص : دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والاوروبية، مجلة الجامعة العراقية المجلد ٧٤، العدد ٦، تشرين الاول لسنة ٢٠٢٥.

١٠. منصور علي منصور شطا : العملات الافتراضية، المقومات، الخصائص، التداعيات وآفاق المستقبل، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط، العدد السادس يوليو – ٢٠٢٢.

١١. د. نسرين ناصر الدين، "الإرث الرقمي في التشريع المقارن"، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون تاريخ الاصدار، ٢ – آب – ٢٠٢٥.

١٢. د.يوسف عنتريوسف عبد العزيزخليل، ايجار الاصول الافتراضية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، تصدر عن كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد ٤٩ ، ٢٠٢٥.

ثالثا: الرسائل الجامعية

اسماعيل انس الكيلاني، الحسابات والأصول الرقمية بين التوريث والإنهاء، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٢.

رابعا: البحوث الأجنبية

1. Akinsuru Adedoyin, Iseoluwa Oluwaseun, The Legal Status of Digital Assets and Cryptocurrencies: Adaptive Regulatory Models, available at https://www.researchgate.net/publication/387970790_The_Legal_Status_of_Digital_Assets_and_Cryptocurrencies_Adaptive_Regulatory_Models, access at 2026-1-24.

2. Bahadin Faqe Ahmad Aziz , Rebwar Maghdid Mahmood, Legal Adaptation of Digital Estate between Transfer and the Right to Privacy, Soran University | Twejer | Volume:8, Issue:4, Nov 2025.

3. Darko Stevanović, Co-ownership and joint use of digital assets: legal implications and disputes among co-owners in the digital sphere, e-Publica Vol. 12 No. 2, November 2025.

4. 1. Death and the Internet: What Happens to Your Digital Assets When You Die? available at https://www.luc.edu/digitalethics/researchinitiatives/essays/archive/2016/deathandtheinternetwhathappenstoyourdigitalassetswhenyoudie/ access at 2026-3-17.

5. Huo Peilin, THE LEGAL NATURE OF DIGITAL ASSETS AND THE PROBLEMS OF THEIR CIRCULATION IN THE INFORMATION ECONOMY,p.16 available at https://cyberleninka.ru/article/n/the-legal-nature-of-digital-assets-and-the-problems-of-their-circulation-in-the-information-economy access at 2026-1-5.

6. ololiddinova Dilara Zovki kizi,THE CONCEPT OF DIGITAL ASSETS AND THEIR LEGAL ASPECTS, American Journal of Business Management, Economics and Banking, Volume 41, October-2025.

7. Professor Dr. habil. Kateryna NEKIT1 , Legal nature and types of digital assets in the activities of technology-oriented startups, Juridical Tribune Volume 13, Issue 2, June 2023,

8. Svetlana V. Muradyan, Digital assets: legal regulation and estimation of risks, Journal of Digital Technologies and Law, 1(1) , 2023.

9. THE INVESTOPEDIA TEAM, What Are Digital Assets? Definition, Types, and Their Importance, available at https://www.investopedia.com/terms/d/digital-asset-framework.asp access at 2026-1-2.

10. Understanding Digital Assets , available at https://fa.wellsfargoadvisors.com/michael-bock/mediahandler/media/702304/AAA%202025%20digital_assets_intro_to_digital_assets%20PM-07232026-7560029.1.1.pdf access at 2026-1-25.

خامسا: القوانين

١. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل.

٢. التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

٣. قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية الإماراتي.

٤. مشروع قانون وضوح سوق الأصول الرقمية لعام ٢٠٢٥ الأمريكي.

سادسا: الأحكام القضائية

١. Ruscoe v Cryptopia Ltd (in Liquidation) [2020] NZHC 728.

٢. CASE III ZR 183/17.

سابعا:المواقع الالكترونية

1. usa law , available at https://www.law.cornell.edu access at 2026-3-12.

2. https://edutec4all.org تاريخ الزيارة2026-3-12.

3. RAKESH SHARMA, Non-Fungible Token (NFT): What It Means and How It Works متاح على الموقع الالكتروني https://www.investopedia.com/non-fungible-tokens-nft-5115211 تـاريخ الزيـارة 2026-3-25.

4. https://blogs.lse.ac.uk/medialse/2014/05/13/european-court-rules-against-google-in-favour-of-right-to-be-forgotten/ access at

2026-3-17.

5. The Delaware Code Online, available at https://delcode.delaware.gov/# access at 2026-3-17.